الفصل الأول

الملامح الأساسية لظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي

إن الفترة الحرجة التي تمر بها كافة المجتمعات العربية في الآونة الأخيرة، نتيجة للتحولات الجذرية والمتسارعة لكافة البنى السياسية والاقتصادية، وما أفرزته من تغيرات اجتماعية وثقافية هامة شملت شتى مجالات الحياة، تتطلب الإدراك الواعي لأبعادها المختلفة، وذلك للحد من تفاقم السلبيات الناتجة عنها.

ووفق هذه المعطيات يمكن الإشارة إلى «عملية التحديث» في المجتمعات العربية، والتي يقصد بها ظاهرة اقتباس كل ما هو حديث من أساليب الحياة في المجتمع، وتتمثل هذه الأساليب الحديثة في الاستعانة بالإمكانات والأدوات والوسائل والأفكار التي تتلاءم مع متطلبات العصر. ويتميز العصر الحديث بخصائص وصفات تتفاوت في درجتها من مجتمع إلى آخر؛ وأهم هذه الخصائص الانتشار الواسع للتعليم، واكتساب المعرفة العلمية، والاستعانة بالمنهج العلمي للتعامل مع المشكلات التي تواجه الفرد والمجتمع. كما يتميز بالإقبال الكبير على توظيف المعرفة العلمية والتكنولوجية، التي تشمل شتى مجالات حياة الفرد الخاصة كما تمتد إلى أنشطته الرئيسة، كالعمل والإنتاج والتنقل والاتصال والترفيه وقضاء أوقات الفراغ والتعامل مع

الآخرين، بما في ذلك أعضاء المجتمع وعناصر ومكونات الطبيعة، وفوق كل ذلك تبرز ظواهر اجتماعية من بينها ارتفاع معدلات التحضر حيث الانتقال إلى حياة المدن وسيادة الأسرة النووية صغيرة الحجم. ورغم بعض هذه الإيجابيات التي تتسم بها عملية التحديث إلا أنها لا تخلو كذلك من ارتباطها بمظاهر سلبية، كضعف الترابط الأسري والازدحام وارتفاع معدلات الانحراف وما شابه ذلك (التير، مصطفى عمر ٦٦: ١٩٩٠).

هذا بالإضافة إلى المفاهيم والأنماط السلوكية الاستهلاكية الوافدة التي أثرت سلبا على الوظيفة الأسرية في المجتمعات العربية، والتي ساهمت في انتشار كثير من المشكلات الاجتماعية، وعلى رأسها الجريمة والانحرافات السلوكية (حسون، تماضر ١٢: ١٩٩٤)، و منها تطلعات بعض الشباب الغير قادرين ماديا أن يحذوا حذو الموسرين من الشباب في الملبس والترفيه وغيرها من المظاهر المادية البراقة التي تغري بعض الشباب، وخاصة عندما يكونون خارج نطاق التوجيه السليم من الأسر ودور التعليم وكذلك مؤسسات المجتمع الأخرى الضالعة في شؤون الشباب والاهتمام بسلوكياتهم.

ورغم شمولية ظاهرة انحراف الأحداث وإمكانية تشابه خصائصها، إلى حدما، عالميا، إلا أن هذه الظاهرة في المجتمعات العربية لها خصوصيتها التي يمكن أن تميزها عن المجتمعات الأخرى، وخاصة الغربية منها، سواء كان ذلك في الشكل أو المضمون. فإذا ما اعتبرنا مثلا شرب تعاطي الشاب للخمر من الأمور المشينة والمجرمة في الدين الإسلامي، فإن هذا الفعل يعتبر عاديا في المجتمعات الغربية غير المسلمة إن لم يتجاوز حدود المعقول بالنسبة لهم.

ويؤكد الدكتور أحمد قحطان (٢٠٠٤) إن تجريم أي سلوك قد يعتبر مسألة نسبية تخضع للزمان والمكان. فقد يكون سلوك ما غير سوي في الوقت الحاضر لكنه كان سويا في الماضي. كما قد يكون سلوكا ما غير سوي في مجتمع ما ولا يكون كذلك في مجتمع آخر، فعلى سبيل المثال خجل البنت في المجتمع الغربي

يعد سلوكا غير مستحسن بينما هو في المجتمع الشرقي معبرا عن الوقار والحشمة (ص ١٠).

كذلك يمكن القول بالنسبة للأسباب والعوامل المؤدية للسلوك الانحرافي. فكثيرا ماترجع البحوث و الدراسات في المنطقة العربية، أسباب هذا السلوك إلى ضعف الوازع الديني لدى الإبن المنحرف أو ذويه بينما لا يبدو هذا الأمر ذو أهمية كبيرة في المجتمعات الغربية.

ويمكن الكشف عن خصائص مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي من خلال ماتوصلت إليه بعض الدراسات والمقالات والتقارير والبحوث حول هذه الظاهرة في أقطار عربية عدة.

بحوث ودراسات عن ظاهرة انحراف الأحداث في عدة أقطار عربية

عقد المؤتمر العربي الخامس للدفاع الاجتماعي، لدراسة انحراف الأحداث ودور المؤسسات في المعاملة والعلاج، في مدينة تونس، في الفترة بين ٢٣- ٢٨ يوليو/ تموز عام ١٩٧٣. وكانت أهم النقاط التي ناقشها المؤتمر بخصوص ظاهرة الانحراف وجود أنواع من الانحرافات الجديدة في بعض البلدان العربية مثل: شم البنزين وسرعة سياقة السيارات، و شم الغراء في عدة أقطار عربية.

وحول تفسير ظاهرة جناح الأحداث في الوطن العربي يقول الدكتور علي عبد الرازق جلبي: لقد درج كثير من الباحثين العرب في تفسيرهم لهذه الظاهرة على الأخذ بتلك العوامل التي ترتبط بمنظور غربي، والتي تتمثل في عوامل ذاتية (النفسية والبيولوجية) أو عوامل موضوعية (اجتماعية واقتصادية وثقافية، وبصفة خاصة العوامل الأسرية)، ويرى جلبي أن هذا المنظور الغربي يحاول فهم عوامل الجناح بمعزل عن البناء الاجتماعي، مما يجعل التسليم بهذه النظرة في التفسير خاطئا. ويرى أنه يجب أن تفسر ظاهرة انحراف الأحداث في ضوء نظرة شاملة تربط بين عوامل الانحراف وطبيعة التكوين الطبقي للمجتمع والصراع

الاجتماعي بين فئاته وجماعاته التي تدخل ضمن هذا التكوين (١٩٧٣).

وفي دراسة لها بعنوان: « جناح الأحداث الذكور في الوطن العربي» تعالج الدكتورة تماضر حسون (١٩٩٤) مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، والتي تهدف إلى الكشف عن عوامل انحراف الأحداث في الوطن العربي، وفق الإطار الاجتماعي والثقافي، في ثلاثة أقطار عربية، هي الجمهورية العربية السورية والسودان والمغرب. وقد استهدفت الدراسة مجموعة من الأشخاص في هذه الأقطار، اختيرت منهم عينة ممثلة من الذكور الجانحين والذين تتوافر فيهم أهم الصفات التي تميز هذه الفئة عن غيرهم من الذكور غير الجانحين. وشملت هذه العينة كل الأحداث الذين ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون الخاص بالأحداث في تلك الأقطار، وأودعوا في كل من «مركز تمارة لرعاية الطفولة في الرباط»، و«مركز رعاية الأحداث (الغزالي) بدمشق»، و«مركز رعاية الأحداث في الخرطوم».

وقد بلغ حجم العينة الكلية من هذه المراكز (٣٠١) حدث منحرف، ورغم توصلها إلى وجود علاقة بين التصدع الأسري وانحراف الأحداث، إلا أن هذه الدراسة ترى أنه ليس من الضروري أن يكون هذا التصدع هو السبب الرئيس لهذه المشكلة، فقد يرجع السبب إلى تخلف الأسر وجهلها بدورها تجاه الأبناء، مما يستوجب تعويضهم العناية عما لحق بهم من قصور نتيجة لهذا التفكك. وخاصة في ظروف تقل فيها المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بالطفولة.

وتستنتج الدكتورة تماضر حسون بأنه، قد ساهمت الظروف المادية الصعبة للأسرة في تفاقم هذه المشكلة. فبطالة الأب عن العمل في زمن تسود فيه ثقافة القيم الاستهلاكية في المجتمع، إلى جانب تدني مستوى المعيشة والظروف السكنية السيئة، هي بمثابة مقدمات طبيعية لحدوث اختلال وصراعات في العلاقات الأسرية، وفي مثل هذه الظروف يكون ارتكاب الحدث للسلوك المنحرف أمرا قد يصعب تجاوزه.

كما أوضحت نتائج الدراسة أن عجز المؤسسة التربوية الثانية (المدرسة) عن تلبية الاحتياجات التعليمية، إلى جانب ارتفاع نسبة التسرب بين تلاميذ المدارس، قد ساهم في ازدياد نسبة الانحراف، كما لعبت البيئة السكنية دورا كبيرا في انحراف الأحداث، فنتيجة لغياب الأماكن والمرافق الصحية والترويحية والثقافية اللازمة لقضاء أوقات الفراغ، تشكلت العصابات من الأطفال الذين يمارسون الأفعال الانحرافية.

كما تبين أن وسائل الأعلام - وخاصة التليفزيون - تكاد تكون الوسيلة الوحيدة التي استحوذت على اهتمام الأحداث، وبالتالي فإن عرض برامج تنطوي على قيم ومظاهر سلوكية تتعارض مع قيم وتقاليد وأخلاق المجتمع، كفيل بأن يهدد العملية التربوية والتنشئة الاجتماعية، وبالتالي من شأن ذلك أن يخلق مزيدا من الصراعات والقلق في نفوس الأبناء، وعندما تترك للطفل حرية اختيار البرامج قد يلجأ إلى السيئ منها، ويؤدي ذلك إلى تقليد الأساليب الانحرافية، وهنا تأتي أهمية مشاركة الأسرة فيما يشاهده الأبناء من برامج، حيث يمكنهم التحاور معهم حول المواضيع التي عليهم أن يجروا مع الأبناء تقييمها من حيث الجودة والسوء.

ويلقي كتاب الدكتور مصطفى عمر التير (١٩٩٠) الضوء على ظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي، وتستنتج الدراسة أن ما طرأ على منطقتنا العربية من تغيرات اجتماعية واقتصادية - يسميها التير «ظاهرة التحديث» - والتي استمرت في النمو والانتشار والتعقيد، قد تركت بصماتها على بنية الأسرة في المجتمع العربي الحديث، خاصة تلك التي مست طبيعة العلاقات بين أعضاء الأسرة الواحدة، وترى الدراسة أن وضعا كهذا أثر في مهمات وواجبات كل فرد في الأسرة، وظهر ذلك جليا لدى الأسر التي انتقلت من الريف إلى المدن، وما رافق ذلك من تغيرات معيشية وثقافية، حملت في جانب منها آثارها السلبية، فكان تفاقُم مشكلة انحراف الأحداث أحد إفرازات هذه التغيرات.

ولتسليط الضوء على مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي اعتمد الدكتور التير على تحليل بعض ما تم تناوله من الدراسات والأدبيات عن الدول العربية حول هذا الموضوع، والتي جمعت بياناتها من عدة أقطار عربية، وتوصلت دراسته إلى نتائج تتشابه فيما بينها، وذلك بالرغم من أن عمليات جمع البيانات جرت في أجزاء متفرقة من الوطن العربي، وخلال أزمنة مختلفة.

وقد شكل ضعف الرقابة الأسرية أهم عوامل الانحراف في الأقطار العربية المدروسة، كما تبين أن ضعف الرقابة الأسرية ذلك كان يعود إلى عدة أسباب، من بينها انشغال الوالدين أو أحدهما بالعمل، أو الغياب عن المنزل لفترة طويلة، كما تبين أن للهجرة من الريف إلى المدن دورا في ضعف الرقابة الأسرية، من حيث إقامة المهاجرين في مساكن فقيرة ومكتظة، كما اتصف المهاجرون بتدني دخل الأسرة وانتشار البطالة بين أعضائها.

وقد تبين أن ضعف الرقابة الأسرية كان يصب في وجود تأثيرات سلبية على إنجاز الأبناء في المدرسة، حيث كان يكثر تغيبهم ويتكرر رسوبهم، كما ظهرت مشكلة التسرب بين الأحداث، والتي كانت تقودهم إما إلى التسكع في الشوارع أو الانخراط في مواقع إنتاجية ضعيفة لا يستطيعون الاستقرار في مواقعها، فتقل بذلك فرصة استمرارهم في العمل.

وإذا ما تتبعنا الدراسات التي اعتمد عليها التير وقارناها بغيرها من الدراسات، فإننا سنجد أن الأخيرة لا تختلف نتائجها كثيرا عما سبقها، وفي هذا البحث سنقوم بعرض كل ما استطعنا الحصول عليه من دراسات، سواء كان ذلك من مصدرها الأساسي، أو تلك التي نقلها باحثون آخرون لهذه الدراسات من أقطار عربية متعددة:

انحراف الأحداث في المغرب

نشر إدريس الكتاني في عام ١٩٧٦ دراسة بعنوان «ظاهرة انحراف الأحداث: دراسة اجتماعية للطفولة بالمغرب»، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج مفادها

أن المدينة المغربية كانت تعاني من انتشار واسع لمشكلة انحراف الأحداث، وتبين أن لها عدة عوامل أهمها، كبر حجم الأسرة، وارتفاع نسبة الأمية بين الآباء، ومعاناتهم من الضنك الاقتصادي نتيجة شيوع البطالة أو تدني الأجور، وعدم ملائمة المساكن التي تقيم فيها الأسر، وخاصة تلك الأعداد الكبيرة التي هاجرت حديثا من الريف، إلا أنه لم يتضح في هذه الدراسة أن لغياب الأب دورًا مهمًّا في انحراف الأحداث (التير، مصطفى عمر ٧٤: ١٩٩٠).

انحراف الأحداث في مصر

من عرضه للدراسات السابقة يرى الدكتور مصطفى عمر التير أن المصريين هم أول العرب الذين اهتموا بدراسة انحراف الأحداث، وذلك منذ خمسينيات القرن الماضي، وكانت تلك الدراسات تركز على حجم الظاهرة وتوزيعها بين أجزاء القطر المصري، وقد كشفت الدراسات عن بعض أشكال الانحرافات السائدة آنذاك، والتي تمثل أهمها في النشل والهروب والتسكع (٧٢:١٩٩٠).

ويشير الدكتور علي الحناكي إلى أقدم دراسة ميدانية في الوطن العربي، قام بها الدكتور حسن الساعاتي [(١٩٥١)] في مصر، وتناولت العلاقة بين التفكك الأسري وجناح الأحداث. وقد استغرقت الدراسة الميدانية مدة خمس سنوات بدءا من ١٩٤٠ وانتهاء بسنة ١٩٤٥م. واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي، وكانت العينة مكونة من مجموعتين؛ الأولى تجريبية بلغ حجمها (٨٠٠) حدث منحرف ومتشرد من كلا الجنسين، والثانية مجموعة ضابطة مماثلة في العدد من أحداث غير منحرفين ولا متشردين. وتوصلت الدراسة إلى نتائج بينت نسبة الأسر المفككة للجانحين، حيث بلغت (٦٧٪) مقابل (٣٥٪) من أسر غير الجانحين. واتضح أنه كان للتفكك الأسري للعينة المدروسة دور كبير في الانحراف، جاءت أهميتها بالترتيب، بدءا بالوفاة ثم الطلاق ثم تعدد الزوجات، وانتهاء بحالة الانفصال (افتراق الزوجين بدون طلاق). كما اتصف أفراد مجموع العينة التجريبية بازدياد نسبة تفشي الأمية، حيث بلغت (٧٩٪) مقابل (١٥٪)

للمجموعة الضابطة، أما المستوى الاجتماعي والاقتصادي للعينة التجريبية فقد كان أقل منها لدى مستوى أسر العينة الضابطة (٢٠٠٦).

وتعتبر دراسة الدكتور عبد الرحمن العيسوي في عام [١٩٨٤] حول ظاهرة انحراف الأحداث في جمهورية مصر العربية من الإنجازات العلمية المهمة، حيث قام بدراسة ميدانية على عينة من الأحداث الجانحين في مدينة الإسكندرية، وجاءت بنتائج عدة، أهمها ما يتعلق بالعامل الأسري الذي اتضح أنه يلعب دورا كبيرا في انحراف الأحداث. وقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين كانوا ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، تقيم في أحياء فقيرة وفي ظروف سكنية سيئة يسودها العوز، حيث كان أغلب الآباء من مجموع تلك العينة يشتغلون بأعمال ذات دخل متواضع، كباعة متجولين وخدم منازل. وكان أغلب الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر تفتقد التماسك الاجتماعي، كما كان متوسط عمر الوالدين كبيرًا نوعًا ما، وتتولى الأم بالنسبة لعدد كبير منهم مهمة الإشراف بدلا من الأب، وانعكس الإهمال الأسري على الوضع الدراسي لأغلبية أفراد العينة، فكانوا من الفاشلين دراسيا، كما ساهمت متغيرات عديدة في هروبهم من المدرسة، من بينها الحاجة إلى العمل، ومرافقة أصدقاء السوء (التير٧٢:١٩٩٠).

يذهب الدكتور خيري خليل الجميلي (١٩٩٨) إلى أن كثيرا من الدراسات الكمية التي اعتمدت على تحليل الإحصائيات المتوفرة عن جناح الأحداث منذ عام ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣ في جمهورية مصر العربية كان يشوبها عدم الدقة، سواء لعدم تحديد المعايير الإحصائية المتبعة لتحديد مدى الجناح، أو لعدم اعتبار المخالفات من ضمن انحراف الأحداث.

ورغم ذلك فإنه إذا ما قورنت تلك التحليلات الإحصائية في الفترة المذكورة بغيرها التي تم تحليلها في الفترة ما بين ١٩٦٤-١٩٧٤ سيمكننا ذلك من التأكد من مسار ظاهرة الانحراف وسماتها العامة (ص ٢٠٩).

ففي الفترة السابقة (١٩٥٨ -١٩٦٣) تم التعرض لحجم مشكلة جناح الأحداث واتجاهاتها والعوامل المسببة لها. وعند تحليل الإحصائيات الواردة في تلك السنوات لهذه المشكلة (جناية-جنحة- مخالفة) تبين زيادة مستمرة، حيث وصل العدد من (١٥٥٢٤ حالة انحراف) عام ١٩٥٨م إلى (٢٦٣٥٠ حالة انحراف) عام ١٩٦٢م، وكانت أغلبها حالات جنح من مجموع حالات الانحراف، حيث سجلت عام ١٩٥٨ ما يعادل (٩١٪)، وفي عام ١٩٥٩ ارتفعت إلى ما يعادل (٩٩٪)، ثم انخفضت عام ١٩٦٠ إلى (٩٧٪)، ثم عادت إلى الارتفاع عام ١٩٦١ فوصلت النسبة إلى (٩٩.٢٪)، وفي عام ١٩٦٢ انخفضت النسبة مرة ثانية إلى (٩٣.٧٪)، ثم عادت للارتفاع عام ١٩٦٣ لتسجل نسبة (٩٦.٧٪) (نفس المصدر ص ٢١٠).

وقد لوحظ في تلك الفترة انخفاض الجنايات إلى أدنى نسبة، أي لا تتعدى (١٪) مقارنة ببقية الانحرافات، حيث تراوحت بين (٤،.٪) و(٨،.٪)، بينما تراوحت نسبة المخالفات بين (٥،.٪)، و(٨٪)، وهذا يشير إلى أن الجنح تشكل القطاع الأغلب بين الأحداث.

أما بالنسبة لنوع الجنايات التي ارتكبها الأحداث في تلك الفترة، فهي تتمثل في: جرائم الاعتداء على الأشخاص (قتل، شروع في القتل، إيذاء) وجرائم الاعتداء على الأموال (سرقة، نصب، خيانة الأمانة)، والجرائم الجنسية (هتك عرض، فعل فاضح، فسق) (نفس المصدر، ص٢١٢).

وتبين التحليلات الإحصائية لتلك الأنماط الجنائية أن وقائع الإيذاء التي تتضمن الضرب والجرح الذي نشأ عنه عاهة والإصابة بالخطأ هي التي سجلت أغلب الحالات من مجموع الجرائم، وذلك في الفترة من ١٩٥٨-١٩٦٠. بينما جرائم الاعتداء على المال - وتتضمن السرقة بأنواعها والشروع فيها والنصب والخيانة للأمانة - فقد جاءت في المرتبة الثانية من الجرائم المرتكبة في تلك

الفترة، مع تفاوت بسيط انخفاضا وارتفاعا بين فترة السنوات المذكورة (نفس المرجع، ص٢١٣).

وبالنسبة للتحليلات الإحصائية لانحراف الأحداث في جمهورية مصر العربية في الفترة ما بين ٦٤/ ١٩٧٤، اقتصرت البيانات التي تم الحصول عليها من تقارير الأمن العام في الفترة المذكورة على عدد الجنايات التي يرتكبها الأحداث، وكذلك الجنح التي تقترفها هذه الفئة، بدون أن تشتمل على المخالفات كما درجت عليها الحالة في الفترة الماضية (٥٨ - ١٩٦٣)، نفس المرجع، ص ٢١٤).

وأشارت البيانات في الفترة الأخيرة - كما هو الحال في الفترة السابقة - إلى أن الجنح قد سجلت الغالبية العظمى من انحرافات الأحداث، إلا أن الجديد فيها أن النسبة المئوية للجنح في مقابل المجموع الكلي قد ثبتت عند (٩٩٪) ولم تنخفض عنها، ويرجع سبب ذلك إلى استثناء إحصائيات المخالفات.

أما بالنسبة لتصنيفه لمجموعات الجرائم: الاعتداء على الأشخاص، الاعتداء على الأموال، والجرائم الجنسية، فقد بلغت نسبة جرائم الاعتداء على الأفراد، كالقتل والشروع فيه والإيذاء أعلى نسبة في عام ١٩٦٧، حيث بلغت (٤٤٪)، كما أنها تعتبر أعلى نسبة مقارنة بجرائم الاعتداء التي سجلت ضد الأموال، والتي بلغت نسبتها (٢٦٪) عامي ١٩٦٤ و١٩٧٤ (نفس المرجع، ص ٢٢٠).

انحراف الأحداث في ليبيا

اهتم عدد من الباحثين في ليبيا بدراسة هذه ظاهرة انحراف الأحداث، فأعدت تقارير متفرقة في هذا المجال. ويشير التير ١٩٩٠ إلى دراسة عبد السلام عبد الله لنيل درجة الماجستير عام ١٩٨٥ من جامعة الفاتح بليبيا بعنوان «ملامح ظاهرة انحراف الأحداث»، وتوصلت نتائجها إلى أنه من بين مجموع المفحوصين من الأحداث الجانحين تنتمي الغالبية منهم إلى أسر كبيرة الحجم ومنخفضة الدخل نسبيًا، وتكثر المشاجرات الأسرية بين أفرادها، وتضعف درجة الرقابة على

الصغار، وتوجد نسبة عالية من الجانحين لم يلتحقوا بالمدارس، وآخرون انقطعوا عن الذهاب إليها، وتتمثل أهم الانحرافات بين عينة الدراسة في السرقة، تليها المشاجرة، ثم الجرائم الجنسية (ص ٧٢).

انحراف الأحداث في لبنان

تشير الدكتورة تماضر حسون (١٩٩٥:٥٦) إلى الدراسة التي قام بها الدكتور مصطفى العوجي عام ١٩٦٥ في لبنان، والتي شملت ١٣٣٨ حدثا منحرفا، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

بلغت نسبة انحراف الأحداث الذين كانوا ينتمون لأسر طبيعية ٧٥٪ من المجموع الكلي، أما المنتمون لأسر مفككة فقد بلغت نسبتهم ٢٥٪ من المجموع الكلي، كما بينت الدراسة أن المستوى الاقتصادي لهذه الفئات كانت أعلاها فئة الفقر والعوز حيث بلغت نسبتهم ٥٦٪، تليها الفئة ذات الدخل المتوسط حيث بلغت نسبتهم ٤٢٪، بينما وصلت نسبة الطبقة الغنية من أسر الأحداث إلى ٢٪.

وعن العلاقة بين الوضع الاقتصادي ونوع الانحراف تبين للدكتور العوجي أن نسبة من ارتكب جريمة السرقة كانت أوضاعهم الاقتصادية، تقريبا تتراوح بين (٤٤٪) لفئة من هم في حالة العوز والفقر، بينما تصل نسبة من هم في حالة ميسورة من العيش إلى ٣٪ تقريبا.

كما تشير الدكتورة تماضر حسون أيضا إلى دراسة قام بها الدكتور مصطفى حجازي عام ١٩٧٥ عن انحراف الأحداث في لبنان، حيث تبين أن عدد الأحداث المنحرفين وقتها قد أخذ في التزايد بوتيرة متسارعة، وخاصة في السنوات الأخيرة التي سبقت تلك الدراسة. واتسمت تلك الانحرافات بالتصلب والتمرس، وارتفاع درجة العدوانية، وخاصة بالنسبة لبعض المجموعات الذين اتخذ جنوحهم شكل الاحتراف والتنظيم وتقسيم مناطق النفوذ والسعي الحثيث للنشاط الجانح المربح. ولم تقتصر أهداف تلك النشاطات على سد العوز والحاجة

المادية، بل تطور ذلك إلى هدف تحقيق رفاهية الاستهلاك والرغبة في اللهو، ويتساوى في ذلك كل من أولئك الأحداث الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة وأولئك الذين ينتمون إلى الأسر المتوسطة والموسرة.

ويرجع الدكتور حجازي انحراف أولئك الأحداث إلى عوامل اجتماعية نوجز أهمها فيما يلي:

- افتقاد بعض الأطفال للرعاية والحماية والتوجيه، وعدم توفير التعليم الإلزامي وإمكانات النمو السليم.
- أدت هجرة أسر الأحداث المنحرفين من الريف والتكدس في الأحياء الهامشية المحيطة بالعاصمة بيروت إلى خلق أوضاع معيشية يصعب فيها تماسك الأسرة والاهتمام بالأبناء وحمايتهم من الانحراف، هذا بالإضافة إلى العيش في مستوى اقتصادي متدنٍ، وندرة الفرص في القيام بالأعمال المشروعة.
- جاذبية وسائل اللهو والمظاهر، وما يتطلبه هذا النمط من الحياة من نفقات باهظة، بالتزامن مع التساهل في القيم السلوكية، وتوجيه ذلك لصالح الأهداف النفعية للفئات المتنفذة.

ويذهب الدكتور حجازي إلى أن العوامل الأسرية التي ساهمت في دفع بعض الأحداث إلى الانحراف في لبنان تتمثل فيما يلي:

- التفكك الأسري، المتمثل في الطلاق والهجر وتعدد الزوجات والوفاة.
- المشكلات الأسرية، وتتمثل في انعدام خطط موحدة بين الوالدين في طريقة تربيتهم لأبنائهم، أضف إلى ذلك غياب السلطة الوالدية، والأزمات الزوجية وانعكاسها على الأبناء، وتعرضهم للنبذ أو الإهمال أو التدليل المفرط.
- جهل الأبوين وعدم الإحساس بالمسئولية تجاه الأبناء، أو كثرة التناسل مع التسيب وعدم الاكتراث بمستقبل الأبناء أو مصيرهم.

- الاضطراب النفسي الاجتماعي الصريح لأحد الأبوين أو كليهما، كالإدمان والفسق والأنانية المفرطة.
- العوز وترك الأبناء المنزل بحثا عن القوت، وما يترتب عليه من إيذاء لهم والتحاقهم بأعمال هامشية غير منتجة، ربما أدت بهم إلى تكسب غير مشروع.

وعن نفس الدراسة التي أجراها حجازي، يشير التير (٧٣: ١٩٩٠) إلى ما توصلت إليه عن نوع الانحرافات التي ارتكبها الأحداث، وبعض الخصائص التي يتصفون بها، وكانت كالتالي:

١) تمثل السرقة المجال الأكثر انتشارًا بين الأفعال المنحرفة التي يرتكبها الصغار، تليها المشاجرات، ثم مخالفات المرور.

٢) أكثر من نصف الأحداث الجانحين لم يكونوا تجاوزوا سن العاشرة.

٣) رغم التحاق غالبية الأحداث بالمدارس، إلا أنهم كانوا يتصفون بعدم التكيف المدرسي، وكانوا يكثرون من التغيب أو الانقطاع والرسوب.

٤) لم يكن غالبية الأحداث يزاولون أعمالا اقتصادية، ومن أتيح له فرصة العمل مارس أعمالا ذات مداخيل منخفضة، كما أخذ عمل الحدث طابع التذبذب بين العمل والانقطاع في فترات متعددة.

٥) كان أغلب الأحداث ينتمون إلى أسر يعيش فيها الوالدان معًا، ولم تتجاوز نسبة الأحداث الذين جاءوا من أسر مفككة خمس المجموع الكلي للأحداث في السنوات التي شملتها الدراسة.

٦) كانت الغالبية من الأحداث يقيمون في المدينة، بينما تصل نسبة الذين يقيمون في الريف إلى أدنى مستوى.

٧) كانت الغالبية من الأحداث ينتسبون إلى أسر فقيرة وذات حجم كبير.

٨) كان غالبية الآباء يمارسون مهنًا ذات دخل محدود، ومعظمهم أميون، وجزء منهم ليس له عمل دائم.

وإذا ما نظرنا إلى نتائج كل من هاتين الدراستين «الدكتور العوجي (١٩٦٥) والدكتور حجازي (١٩٧٥)»، فإننا سنجد في الأولى أن غالبية أسر الأحداث كانوا ينتمون إلى الحالة المتوسطة من الناحية الاقتصادية، وأن الذين كانوا ينتمون إلى الأسر الموسرة كانوا يشكلون أدنى نسبة بين مجموع المنحرفين، بينما في الدراسة الثانية نجد أن عامل العوز كان من أهم أسباب انحراف الأحداث في لبنان.

انحراف الأحداث في الجمهورية العربية السورية

قدم الباحث شفيق القائد رسالة ماجستير في جامعة دمشق عام ١٩٨١ بعنوان : « جنوح الأحداث في الجمهورية العربية السورية – دراسة ميدانية»، وكان تهدف إلى ثلاثة أهداف، هي:

أولا: التوصل علميا إلى معرفة أشكال انحراف الأحداث في المجتمع السوري، والسمات العامة التي يتصف بها الحدث.

ثانيا: محاولة الكشف عن العوامل الأساسية التي أدت بهم إلى الانحراف.

ثالثا: معرفة كيفية تعامل المجتمع مع مسألة جنوح الأحداث والإجراءات التي يتخذها في مواجهة انحرافهم.

وقد اعتمد الباحث في دراسته الميدانية على المقابلة شبه المقننة، وقد روعي في استبيان المقابلة أن يكون شاملا كل النقاط المراد معرفتها، والحرص على الدقة العلمية في تصميمه، وكانت عينة الدراسة ممثلة للأحداث الجانحين المودعين في بعض مراكز الإصلاح والذين تمت مقارنتهم بعدد مماثل من طلبة المدارس الأسوياء. كما اعتمدت الدراسة على مقابلة المسئولين في المراكز الإصلاحية وكذلك الاطلاع على السجلات الخاصة بالأحداث في تلك المراكز، كما اعتمدت على الأدبيات التي كتبت حول هذه الظاهرة والمتاحة لدى تلك المراكز.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

- **مكان الإقامة**

بينت النتائج أن ٧٦.٣٪ من الأحداث الجانحين يقيمون في المدن السورية المركزية مثل مدينتي دمشق (٤٤.٧٪) وحلب (٢٠.٣٪)، بينما بلغت نسبة المقيمين في الريف ٢٣.٧٪. وهنا يتضح أن ظاهرة الجنوح أكثر ارتباطا بالمدينة منها بالريف، ويرى الباحث أن هذه النتيجة أكدتها أيضا دراسة الاتحاد النسائي العام ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل في سورية، والتي توصلت إلى أن جنوح الأحداث أكثر انتشارا في المدن السورية منه في الريف السوري. ويرى الباحث أن هذه النتيجة تتماشى مع تلك التي توصلت إليها دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، حيث أشارت إلى أن جنوح الأحداث أكثر انتشارا في المدن المصرية من انتشاره في الريف المصري.

ووفقا لذلك يستنتج الباحث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع نسبة الانحراف في المدن عنها في الريف، يعود إلى كون الحياة في المدينة أكثر صعوبة وتعقيدا من الحياة في الريف، وخاصة فيما يتعلق منها بنمط الإنفاق، ووجود المغريات التي تشجع الأبناء على الانحراف. كذلك فإن مسألة الروابط الأسرية والتواصل الأسري تكون أقوى في الأرياف عنها في المدن، حيث لوحظ أن معدل الطلاق والهجر في المدن أعلى منه في الريف، كما أن القيم الريفية تقتضي التواصل الدائم بين الأسر، هذا إلى جانب أن وجود الأسر الممتدة ما زال قائما في الريف بينما يندر ذلك في المدن (شفيق القائد ١٩٨١).

- **أشكال الجنوح**

وعن نوع الانحراف، بينت الدراسة إلى أن جرائم السرقة قد بلغت المرتبة الأولى حيث وصلت نسبتها ٥٧.٦٪ من مجموع جرائم الأحداث المودعين في معاهد الإصلاح. بينما شكلت الجرائم الواقعة على حياة وسلامة الإنسان

٢١.٢٪، وبلغت نسبة الجرائم الجنسية كاللواط والاغتصاب والدعارة ١٢.١٪، وشكلت بقية الجرائم ٩.١٪، وهي تتمثل في حيازة الأسلحة والذخيرة بصورة غير شرعية، وحيازة المخدرات، والتهريب، وبمقارنته للنتائج التي توصل لها بتلك التي توصلت لها كل من دراسة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في سورية ودراسة أحمد كريز، وجد الباحث أن جرائم السرقة في كل الدراسات جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة للجرائم الأخرى، حيث بلغت النسبة في كل منهما (٤٦٪) و(٥٧.٤٪) على التوالي من مجموع جرائم الأحداث الجانحين.

- **الاشتراك مع آخرين في ارتكاب السلوك الجانح**

بينت الدراسة أن (٤٧.٢٪) من الأحداث الجانحين موضوع الدراسة قد ارتكبوا جرائمهم بالاشتراك مع آخرين، أحداثا وراشدين، بلغت نسبة الفئة الأولى (٣٦.٦٪)، بينما بلغت نسبة الفئة الأخيرة (١٠.٦٪)، وقد أوضحت دراسة أحمد كريز أن نصف عينة الأحداث الجانحين التي درسها اشتركوا مع أحداث مثلهم في ارتكاب جرائمهم، بينما (١٣.٣٪) منها اشتركوا مع راشدين.

وفي دراسة ميدانية أخرى أجراها الدكتور محمد ضو عام ١٩٨١م، اعتمدت على المسح الاجتماعي والتحليل الإحصائي، وكانت العينة مكونة من (٢٩٢) من الأحداث الذكور الموقوفين في قسم الأحداث التابع لسجن حلب المركزي، والأحداث الإناث الموقوفات في مركز الملاحظة الخاصة برعاية الإناث في مدينة حلب، وذلك في الفترة من ١/ ٩/ ٢٠٠١ إلى ١/ ٩/ ٢٠٠٢. وكانت نسبة الذكور منهم ٦٦٪ و٣٤٪ إناث، وتتراوح أعمار الجميع بين ١٥-١٨.

وقد هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الظاهرة في حلب، والأسباب والدوافع وراء انحراف الأحداث، وذلك ليتسنى للباحث وضع سياسات مناسبة لعلاج المشكلة.

وقد حلل الباحث البيانات الإحصائية في ضوء النظريات الاجتماعية والنفسية،

وكانت النتائج كالتالي:

- **العامل الأسري في انحراف الأحداث**

لعبت الأسرة الدور الأكبر في انحراف الأحداث، حيث بلغت نسبة الأحداث المنحرفين نتيجة التفكك الأسري (هنا بسبب الطلاق أو وفاة أحد الوالدين) ٤٨٪ من المجموع الكلي لعينة الذكور، و٦٤٪ من المجموع الكلي لعينة الإناث.

أما بخصوص العلاقة بين حجم الأسرة وانحراف الأبناء فقد بلغت النسبة ٤٦٪ من مجموع الذكور، و٧٢٪ من مجموع الإناث عند الأسر الكبيرة الحجم، أي التي يزيد عدد أفرادها على ثمانية. ويفسر ذلك بأن الأسرة ذات العدد الكبير من الأبناء لا تجد وقتا كافيا لرعايتهم، مما يجعل الشارع ورفاق السوء ملجأ هؤلاء الأبناء لممارسة نشاطاتهم وتفريغ طاقاتهم.

- **العامل المدرسي في انحراف الأحداث**

وعن العامل المدرسي للانحراف، يتفق الباحث إلى الفكرة التي تشير إليها ما اطلع عليه من أدبيات في العلوم الاجتماعية والتي ترى أن المدرسة هي الوسيط الثاني بعد الأسرة في تنشئة الأبناء، فعليها تقع مسئولية مهمة في تشكيل شخصيتهم وتكوين اتجاهاتهم وعلاقتهم بالمجتمع، وفيها أيضا يمكن الاكتشاف المبكر لانحرافات الحدث والعمل على تصحيح مساره. وهو إذ يؤكد على ما ذكرته هذه الأدبيات، فإنه يشير إلى ما توصلت إليه دراسته من نتائج، حيث كانت مطابقة لهذه الأدبيات. فقد بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأمية بين أفراد العينة المدروسة، حيث بلغت ٦٩٪ من مجموعة الذكور و٧٤٪ من مجموعة الإناث، كما كانت نسبة الذين يحملون الشهادة الابتدائية ٢٢٪ من الذكور و١٤٪ من الإناث، ونسبة من يحملون الشهادة الإعدادية ٩٪ من الذكور و٧٪ من الإناث.

- **العامل الوراثي في انحراف الأحداث**

يذكر الباحث أن بعض الدراسات في علوم الطب النفسي والعلوم النفسية والاجتماعية تؤكد وجود علاقة بين عامل الوراثة وانحرافات السلوك، وتثبت

وجود استعدادات كامنة وجاهزة للظهور لدى الفرد، وذلك عندما تتوافر الظروف المحرضة والسلبية من تربوية وسيكولوجية وبيئية. كما ترى بعض الدراسات العلمية أن التكوين الإنساني والتركيب الجسمي له علاقة بنوعية السلوك والتصرف البشري.

وفي ضوء تلك المعطيات أكدت الدراسة وجود علاقة بين انحراف الأحداث ووجود سوابق لانحراف أسرهم، وقد بلغت النسبة ٢٨٪ عند الذكور و٢٣٪ عند الإناث. ويذهب الباحث إلى أن هذا لا يعني وجود حتمية بيولوجية في الانحراف السلوكي، أو أن ذلك السلوك أمر يتعذر إصلاحه.

- العامل الاقتصادي في انحراف الأحداث

إن عجز الأسرة عن تلبية احتياجات الحدث ومتطلباته قد تؤدي إلى لجوئه لأساليب غير مشروعة للحصول على المال، وفي هذه الدراسة احتلت السرقة المرتبة الأولى بين مظاهر الانحراف، وخاصة عند الذكور، فقد بلغت النسبة ٤٦٪، بينما بلغت نسبتا التسول وحالات التشرد عند الإناث ١٢٪ و٤٢٪ على التوالي. وكانت الحالة الاقتصادية السيئة لأسر الأحداث المنحرفين قد بلغت نسبتها ٥١٪ عند الذكور و٧٢٪ عند الإناث.

- العامل البيئي أو السكني للانحراف

ويقصد به البيئة المكانية أو الحي الذي يقيم فيه الحدث، حيث يتم التفاعل مع الأفراد الذين يقطنونه، ويتسم المكان السكني بنمط معين من القيم والمواقف والاتجاهات والمعايير السلوكية، والذي بدوره يساهم في تشكيل سلوكيات الأحداث سلبا أو إيجابا، كما يتأثرون بطبيعة الحي من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء هذه المعطيات توصلت الدراسة إلى أهمية دور 'لعامل البيئي أو السكني في انحراف الأحداث في حلب، حيث تبين أن نسبة أفراد العينة المدروسة

الذين يقطنون في أحياء مكتظة بالسكان وتبعد عن وسط المدينة قد بلغت (٦٥٪) بالنسبة للذكور و(٣٢٪) بالنسبة للإناث.

- **وسائل الإعلام كعامل من عوامل الانحراف**

يساهم الإعلام عموما في تكوين الفكر السياسي والدعاية للشخصيات والأفكار، وتحديدا يساهم الإعلام المصور كالتليفزيون والسينما والفيديو والمجلات في استثارة الشباب للعنف والجنس. وما يزيد الأمر سوءا اهتمام الصحافة بتتبع الجرائم ونشر تفاصيلها، مما يترك تأثيراته على عقول الأبناء ويتسبب في إغرائهم بارتكاب الرذيلة والسلوكيات الانحرافية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن لوسائل الإعلام علاقة بانحراف الأحداث، فقد تبين أن (٨٪) من الأحداث المنحرفين كانوا يعملون في ترويج الأقراص المدمجة التي تحتوي أفلاما جنسية. ومن بين أفراد العينة ممن كان يقضي أوقاتا طويلة لمشاهدة وسائل إعلام غير لائقة بلغت لديهم نسبة الجرائم الجنسية كالاغتصاب واللواط (١٧٪) من مجمل الانحرافات التي ارتكبها أفراد العينة، بينما بلغت جرائم المشاجرة والإيذاء بينهم نسبة (١٩٪) من مجمل الانحرافات.

وقد توصلت الدراسة أيضا إلى العلاقة بين مشاهدة الفتيات المسلسلات التليفزيونية وشدة تأثيرها على العلاقات العاطفية، حيث بلغت نسبة اللواتي كن يشاهدن هذه المسلسلات وهربن مع رجل بقصد الزواج دون موافقة الأهل (٢٧٪).

وفي دراسة ميدانية أجراها الدكتور وليد حيدر حول جناح الأحداث في سوريا، أظهرت نتائجها أن أكثر من نصف الحالات المدروسة من الأحداث المنحرفين كانوا يتوزعون بين أكبر محافظتين في سوريا، وهما دمشق وحلب، وبلغت نسبة الأحداث في المناطق الحضرية (٧٥٪)، بينما كانت النسبة في الريف حوالي (٢٥٪)، وشكلت نسبة الإناث من أفراد العينة حوالي(٢٠٪) من المجموع الكلي للأحداث، وبلغت نسبتهم ضمن الفئة العمرية من ١٥ – ١٨ سنة (٦٤٪).

وبينت الدراسة أن للعامل الاقتصادي دورا كبيرا للانحراف بين مجموع العينة، حيث بلغت نسبة الذين كانوا ينتمون إلى الطبقة الفقيرة بالمجتمع (٧٣٪)، يليه العامل الأسري حيث بلغت نسبة الأحداث المنتمين للأسر المفككة (طلاق-وفاة-هجر-تعدد زوجات) (٥٥٪) من بين مجموع عينة الذكور، بينما ينتمي (٦٧ ٪) من الفتيات الجانحات إلى أسر مفككة لنفس تلك الأسباب، وكان (٧٢٪) من مجموع الأحداث ينتمون إلى أسر كثيرة الأطفال.

كما اتضح وجود تناسب عكسي بين ارتفاع ثقافة الأبوين أو تعليمهم وانحراف الأبناء، فقد اتضح أن (٧٥٪) من آباء الأحداث عامة كانوا من الأميين، أو من الملمين بالقراءة والكتابة دون الحصول على أي شهادة تعليمية، أما الأمهات فقد بلغت نسبة الأمية بينهن (٨٠٪)، وبلغت نسبة اللاتي كن ملمات بالقراءة والكتابة (٢٠٪).

- بلغت نسبة الأمية بين الجانحين ٥٧٪، وبلغت نسبة من يحمل الشهادة الإعدادية (٤٣٪).
- ٥٧ ٪ من الجانحين كانوا يعيشون في أسرة يسود الخصام الدائم أو المتقطع فيها بين والديهم.
- ٦٧٪ من الأحداث سبق وتركوا منازلهم وأقاموا خارجها قبل ارتكاب أفعالهم الانحرافية، و٦٩٪ من هؤلاء قد تكرر هروبهم أكثر من مرة.
- ٢١٪ من الأحداث الجانحين من أصحاب السوابق أو السلوك الخلقي المنحل.
- ٨٥٪ من الجانحين كانوا قد تركوا مدارسهم قبل ممارستهم للفعل الجانح.
- ٧٠٪ منهم ارتكبوا أفعالهم مع رفاق لهم.
- إن الجرائم الرئيسة المميزة لظاهرة الجنوح في المجتمع السوري هي:

الجرائم الواقعة على الأموال (سرقة، نشل) على الأشخاص (قتل، اعتداء)، وعلى الأخلاق (لواط، أفعال منافية للحشمة).

- ٨٢٪ من الأحداث الجانحين كانوا يقضون جزءا كبيرا من وقتهم في الشارع.
- ٧٣٪ كانوا يقضون وقتا كبيرا في السينما.

دراسة العقيد أحمد محمد كريز

تشير دراسة العقيد أحمد محمد كريز (الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في الجمهورية العربية السورية) إلى النتائج الآتية:

- ١٧٪ من الأحداث كانوا مصابين بأمراض وعاهات، ويرى وليد حيدر أن هذه النتائج تبدو طبيعية إذا ما قيست بالحالة الصحية للأحداث الأسوياء من نفس المستوى الاقتصادي؛ لأن الأمراض والعاهات مرتبطة إلى حد كبير بالمستوى الاقتصادي المنخفض للأسر التي جاء منها الحدث، أي أن هذه العوامل لم تلعب دورا رئيسا في انحراف الأحداث، بل كانت من العوامل المساعدة، وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على الحالة الصحية السيئة التي تلازمهم بسبب حرمانهم من الحاجات الأساسية للجسم أو النفس أو العقل.

ويرى العقيد كريز أن هذا الحرمان هو انعكاس للعامل الاقتصادي وبخاصة الفقر، وقد تبين أن الفقر هو السمة الغالبة في أسر الأحداث؛ إذ وجد البحث أن (٢٧.٣٪) من الأحداث المنحرفين كان عامل الفقر هو الدافع لانحرافهم.

وأوضحت الدراسة أيضا ارتباط المستوى الاقتصادي المنخفض بالسكن في بيوت غير صالحة، حيث وجد أن أكثر من ٦٠٪ من الأحداث يقيمون في مساكن ضيقة وغير صالحة، فالفقر مرتبط بازدحام السكن، ونسبة كبيرة من الأسر تقطن في غرفة واحدة، وقد يبلغ عدد أفرادها أكثر من ٨ أشخاص.

وقد تبين أيضا أن غالبية المساكن الفقيرة والقديمة تقع في الأحياء المزدحمة والمتطرفة، حيث يتعرض الأطفال لقضاء أوقات فراغهم خارج المسكن محرومين من النوادي والحدائق العامة.

وتبين أيضا أن الهجرة من الريف إلى المدينة ومن المحافظات الصغيرة إلى المحافظات الكبيرة لها صلة وثيقة بانحراف الأحداث.

أما عن أثر العوامل الاجتماعية والأسرية فقد أبرز البحث أهمية العوامل الاجتماعية في دفع الحدث لممارسة السلوك المنحرف (حسون، تماضر ٦٥).

انحراف الأحداث في الأردن

يشير العمري إلى دراسة استطلاعية أجراها محيي الدين توق عام ١٩٧٨ حول ظاهرة انحراف الأحداث في الأردن، وكان الهدف منها التعرف على حجم الظاهرة واتجاهاتها وأنماطها، وكذلك الواقع الاجتماعي للأحداث المنحرفين، وبيئتهم المحلية والآراء والاتجاهات نحوهم، وذلك من أجل المساعدة في رسم سياسات واضحة للتعامل مع هذه المشكلة، ولتخطيط البرامج الوقائية والعلاجية للحد من انتشارها.

وكانت الدراسة تتكون من ثلاث عينات: تختص العينة الأولى بدراسة الأحوال الشخصية للأحداث المنحرفين الذين حكم عليهم بالوضع تحت إشراف المراقبة السلوكية، ويبلغ عددها (٢٠٨ حالة)، وتتضمن العينة الثانية (١٠٤ أفراد)، وهذه الفئة تمثل الأبناء غير المنحرفين في الواقع المحلي للأحداث المنحرفين، أما العينة الأخيرة فقد اختصت بدراسة الاتجاهات والآراء نحو الأحداث وسبب انحرافهم، وذلك من نفس الواقع المحلي للأحداث.

***

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. معظم الجانحين جاؤوا من عائلات متدنية الدخل، وكان عدد أفرادها كبيرا، وكانت تعيش في أحياء سكنية تتميز بالازدحام وتدني مستوى الخدمات بشكل عام.

٢. رغم أن معظم الأحداث المنحرفين أتوا من أسر طبيعية يوجد فيها الأم والأب، إلا أن حياة أفرادها كانت تفتقر إلى التفاهم وتتسم بضعف العلاقات الاجتماعية.

٣. كان المستوى التعليمي والثقافي لأسر الجانحين متدنيا، وكذلك كان المستوى التعليمي للحدث نفسه متدنيا أيضا، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين سوء المعاملة من قبل المدرسين وتسرب الأحداث من المدرسة أو تكرار غيابهم عنها.

٤. كانت نسبة قليلة من عينة الأحداث المنحرفين لا يذهبون إلى المدرسة، ويعملون في مهن بسيطة أو يقومون بأعمال مختلفة قد تصل إلى درجة ممارسة نوع من الاستجداء، وكثيرا ما كان الآباء يدفعون أبناءهم إلى سلوك هذه السبل (١٣٤ -١٢٣:٢٠٠٢).

انحراف الأحداث في اليمن

تحت عنوان « الجنوح عاقبة الأحداث اليمنيين» نشر الموقع الإلكتروني – دار الحياة:www.daralhayat.com، بتاريخ الخميس ٤-٢-٢٠١٠ تلخيص علي سالم لدراسة عن انحراف الأحداث في اليمن، أعدها فريق من الباحثين في « المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل» برئاسة عفاف العيمي، وتناولت عينة يبلغ عددها ١٨١ حدثا (١٥٥ من الذكور ٢٦ من الإناث، محتجزين في دور الرعاية الاجتماعية التي تغطي سبع مدن يمنية.

وإلى جانب التركيز على هؤلاء الأحداث، قام الباحثون بالمقابلات الشخصية مع ٦١ أسرة من أسر الأحداث، بالإضافة إلى مقابلات مع عدد من العاملين في الشرطة والنيابة ومحاكم الأحداث ودور الرعاية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها أن أسباب المشكلة تكمن في انتشار الفقر، والهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن عمل، موضحة أن العجز المادي دفع بكثير من الأطفال إلى سوق العمل أو إلى الشارع، بلغ عدد الأحداث العاملين ٦٧.٤٪، وبعض الأسر كانت تفرض على بناتها الخروج إلى التسول وممارسة الرذيلة نتيجة الفقر، والهجرة الداخلية وما يصاحبها من ظروف سكنية سيئة، وعادة ما يكون رب الأسرة عاطلا عن العمل، وتبين أن ٣٧٪ من أسر الأطفال لا يزيد دخلها عن ٢٠ ألف ريال يمني: أي ما يعادل ١٠٠ دولار.

هذا بالإضافة إلى شيوع الأمية في أوساط الآباء والعنف المدرسي وعقم المنهج التعليمي وخلو المدرسة من الأنشطة الترفيهية، فالتعليم لم يمثل أساسا في العقل اليمني الجمعي أو قيمة اقتصادية سريعة، وبلغت نسبة الأحداث الذين لم يلتحقوا بالمدرسة أو الذين تسربوا منها ٥٣٪ من مجموع العينة.

وبينت الدراسة أن العنف البدني كان من أهم أسباب الهروب من المدرسة، وخاصة لدى الذكور، تليه عدم الرغبة في المدرسة، ثم مصاحبة أصدقاء السوء. أما سبب هروب الإناث من المدرسة فالأغلبية يعود إلى عدم الرغبة في الدراسة، ثم بسبب العنف المدرسي.

وعموما جاء العقاب البدني في مقدمة الأساليب التي تتعامل بها أسر الأحداث المنحرفين عند ارتكابهم المخالفات، يليه التوجيه والإرشاد، يليه التعنيف اللفظي، يليه الحبس في البيت، وكان عقاب الطرد من المنزل أقل وسائل العقاب المستخدمة.

أما عن الأسباب الأسرية للانحراف فتمثلت في التفكك والشجار المتكرر بين الوالدين، وكذلك الشجار مع الجيران، وتعاطي الأب للخمر أو المخدرات،

ودخول أحد الوالدين السجن. وقد بلغت نسبة الذين لم يعيشوا مع الوالدين ٤١.٤٪، بلغ سبب الطلاق منها ٤٥.٣٪ ووفاة الوالدين أو أحدهما ٣٧.٤٪.

وكانت أكثر الانحرافات شيوعا هي: السرقات والإيذاء المتعمد والشذوذ والاغتصاب والقتل والهروب من المنزل والزنا.

وتشير الدراسة إلى أن اليمن هي من الدول التي سجلت فيها حالات إعدام أطفال في السنوات الأخيرة.

وفي دراسة أخرى، تشير الباحثة سوسن الجوفي تحت عنوان: « جرائم الأحداث في اليمن» على موقع مأرب سبأ http://marebpress.net

إلى مشكلة انحراف الأحداث من خلال عرض بعض حالات المنحرفين، بعضهم مودعون في دار التوجيه الاجتماعي للأحداث، والذي يضم عدد ٢٦١ حدثا في وقت الدراسة، نعرض بعض ما عرضته الباحثة، لنصل إلى استنتاجات تؤكد عمليا ما كشفته الدراسات الإحصائية والمسحية التي تعرضنا لها في هذا الفصل عن أهم أسباب وعوامل هذه الظاهرة في اليمن وأهم ملامحها، وسنستخدم هنا أسماء مغايرة للأسماء التي استخدمتها الباحثة، وذلك للتأكد من سرية المعلومات والحرص على الخصوصية للمبحوثين:

الحالة الأولى: تظهر على «سيف» - الذي يبلغ ١٣ عاما - علامات الشحوب الواضحة، وقد أودع في الدار احترازيا. ويذكر سيف متألما أنه مر بمرحلة صعبة بعد وفاة والده وزواج والدته برجل آخر، فلجأ إلى إدمان شم «الشلك» وتخزين «القات». وكان ترتيبه الثالث بين إخوته وهو أصغرهم، ويذكر أنه لم يلتق بهم منذ فترة طويلة، وهو يشعر بالفخر لأنه كان يعتمد على نفسه في كسب قوته، حيث كان يعمل في أحد محلات التطريز، وكان يتقاضى مبلغ تسعة آلاف ريال يمني، وهو يتحدث صراحة عن احترافه لشم الشلك وتخزين القات وشرب السجائر.

الحالة الثانية: «سعيد» في العاشرة من عمره ويقضي أوقاتا طويلة في الشارع مع أطفال الحارة ويقول:

« أحب لعبة كرة القدم في الشارع؛ لأن جدتي تمنعنا من اللعب في البيت». ولوحظ أنه يكرر كثيرا اسم جدته، وعندما سئل عن والدته، أجاب: « أمي في بيت جدي الثاني مختلفة مع أبي منذ عامين»، ويقول ببراءة عن ترك أمه له ولإخوته: « ماذا نفعل... هي مصممة تسير وتتركنا».

عمة سعيد قالت: « بدأ ينخرط مع أطفال آخرين، ودخل معهم في قضايا وصلت إلى درجة طلب نيابة الأحداث لوالده بعد تصرفات عدوانية كان يقوم بها مع هؤلاء الأطفال». وتضيف العمة: « هناك سلوكيات خاطئة وتصرفات توحي لي ببداية انحراف زادت عقب خروج أمه.. لقد أصبح عنيدا جدا؛ لأنه الطفل الأكبر وكان مدللا، وغياب أمه أثر كثيرا على نفسيته وتجاوبه مع بقية أفراد الأسرة».

ففي الحالة الأولى، يلاحظ أن سبب انحراف سيف افتقاده للحنان الأسري (وفاة والده وزواج أمه برجل آخر) وما يميز الانحراف هنا نوعه الذي يتمثل في شم الشلك وتخزين القات وشرب السجائر رغم صغر سن الحدث.

أما في الحالة الثانية فيتضح ميول سعيد للانحراف، بدأها بالعدوانية، ويمكن إرجاع سببها إلى تغير الظروف الأسرية بعد الأم وافتقاده حالة التدليل التي اعتادها، ثم لجوئه للشارع حيث يكون الرفاق، والذين ربما يكونون مصدرا للانحراف، وذلك لعدم استطاعته لعب الكرة في المنزل كما يقول.

من خلال عرض الحالتين السابقتين تبدو عوامل التفكك الأسري واضحة، وافتقاد الحدث للعطف والرعاية الأسرية.

انحراف الأحداث في الدول الخليجية

دخلت الدراسات الخليجية لانحراف الأحداث متأخرة مقارنة بالدول العربية لأخرى، وقد زادت أهميتها نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي

شهدتها المنطقة نتيجة استخراج النفط وما تبعه من نتائج ديموغرافية أدت إلى خلل التركيبة السكانية التي أخذت تتزايد بمرور الزمن لغير صالح السكان الأصليين للمنطقة، والتي صاحبها كثير من الظواهر لاجتماعية السلبية، وتعتبر ظاهرة انحراف الأحداث واحدة منها. ونتيجة لذلك اهتم الباحثون في هذه المنطقة بدراستها، وفيما يلي نشير إلى بعض هذه الدراسات التي أجريت في سنوات مختلفة لنعطي نبذة عن هذه الظاهرة في منطقة الخليج:

تشير الدكتورة تماضر حسون (ص٥٦) إلى دراسة قام بها عبد الله غلوم حسين لظاهرة انحراف الأحداث في الدول العربية الخليجية سنة ١٩٨١ على عينة من الأحداث المنحرفين بلغ عددهم ٣٥٠٠ حدث، وذكر أن ٧٪ من هذا العدد كانوا متشردين، وأرجع العوامل الرئيسة لانحرافاتهم إلى التفكك العائلي، وافتقاد الجو الأسري السليم، وفشل الأسرة في تنشئتهم التنشئة السوية.

وفي دراسة أخرى أجراها «خلف أحمد خلف» حول رعاية الجانحين في الدول العربية الخليجية بهدف معرفة أنماط الانحرافات السائدة ومستوى كل نمط منها، وتشير الدكتورة تماضر حسون (ص٥٧-٥٨) إلى ما توصلت إليه تلك الدراسة من نتائج، وكانت كالتالي:

- احتلت السرقة المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبتها إلى ٣٠٪ من مجموع الانحرافات، وتبلغ نسبة الإناث فيها ٠.٧٪ فقط.
- شكل الانحراف الخلقي المرتبة الثانية وذلك بنسبة ١٦.٥٪ من المجموع الكلي، وكانت نسبة الإناث من هذه الفئة ١٢.٥٪.
- أما المخالفات المرورية فقد اقتصرت على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبلغت نسبتها ١٢.٢٥٪ من مجموع الانحرافات، مع فارق واضح بين البلدين حيث وصلت نسبة المخالفين في الأولى ٨٣.٤٪ من مجموع مرتكبي هذه المخالفات، واقتصرت على

الذكور دون الإناث، وذلك نظرا لأن المرأة في المملكة العربية السعودية لا تملك حق قيادة السيارة.

- احتل تعاطي الخمر والمخدرات المرتبة الرابعة وذلك بنسبة ١٠.٦٪ من المجموع الكلي للأحداث المنحرفين في هذه الدراسة، وتبلغ نسبة الإناث فيها ٤.٥٪ من هذه الفئة.
- يأتي بعد ذلك أنواع أخرى من الانحراف منها الاعتداء على الأشخاص والتزوير حيث بلغت النسبة (٧.٧٪) لدى الذكور و(١١.٤٪) لدى الإناث. بينما بلغت نسبة الاعتداء على ممتلكات الغير ٤.٥٪ وكلهم من الذكور، وتلا ذلك الهروب من المدرسة بنسبة(٢.٥٪) وبلغت نسبة التشرد ١.٨٪، وجاء أخيرا التمرد على الأسرة بنسبة ٠.٦٪.

انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية

في دراسة ميدانية على بعض المودَعين بدور الملاحظة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية يناقش صالح محمد العمري (٢٠٠٣) مشكلة العود إلى الانحراف في ضوء بعض العوامل الاجتماعية، ويرى أن هذه العوامل متداخلة ومتكاملة، ولا يمكن الفصل بينها، ولكن هناك بعض العوامل التي لها تأثير وارتباط أكثر من غيرها.

ويستخلص العمري من الدراسات السابقة لأسباب وعوامل انحراف الأحداث أنه لا يمكن إرجاع سبب انحراف الأحداث إلى عامل واحد، وإنما هناك عدة عوامل وأسباب تكمن وراء الانحراف.

ورغم أن ظاهرة انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية - ومن خلال ما توصل إليه من نتائج - لم تبلغ درجتها كتلك التي هي عليها في مجتمعات أخرى، ولا تشكل نفس الخطورة أو نوعية الأفعال الجانحة على حد قوله، إلا أنه يرى أن دراسته ستسهم مع غيرها من الدراسات في الحد من تفاقم الظاهرة، كما

ستساعد المشتغلين في مجال رعاية الأحداث على تبني أفضل الأساليب الوقائية والعلاجية.

وفي دراسته هذه يلقي العمري الضوء على أهم العوامل الأسرية والبيئية والمدرسية وجماعة الرفاق وأوقات الفراغ، باعتبار أن لهذه العوامل تأثيرا في انحراف الحدث والعودة لانحرافه مرة أو مرات أخرى. كذلك حاول الباحث تحديد أي هذه العوامل كان أكثر تأثيرا على انحراف الحدث. كما هدفت دراسته إلى تحديد دور الرعاية الاجتماعية داخل المؤسسة الإصلاحية سلبا أو إيجابا، وعلاقة ذلك بإمكانية عودة الحدث إلى ارتكاب السلوك المنحرف، وكذلك الكشف عن مدى نجاح هذه المؤسسة وكفاءتها في سياسات المتابعة أو الرعاية اللاحقة للحدث بعد خروجه منها.

وتوصل إلى النتائج التالية:

لما كان هدف الدراسة هو التعرف على العوامل الاجتماعية – الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وقت الفراغ- التي تساهم في عودة الحدث للانحراف وأيها أكثر تأثيرا، فقد تبين في ضوء نتائج الدراسة الميدانية أن كلا من العوامل السابقة ساهمت إلى حد كبير في عودة الحدث للانحراف، فقد تبين له أن النسبة الأكبر من الأحداث كانوا ينحدرون من أسر مفككة. كما تبين أن أغلبية الأحداث كانوا يعانون من مشكلات متعددة في حياتهم المدرسية أدت بطرق مباشرة أو غير مباشرة إلى عودة الحدث للانحراف. كذلك بينت الدراسة وجود علاقة قوية بين عودة الحدث إلى أصدقائه السابقين والعود إلى الانحراف. أما بالنسبة لوقت الفراغ فقد أثبتت الدراسة وجود نسبة كبيرة من الأحداث العائدين للانحراف ممن كان لديهم وقت فراغ كبير بعد الإفراج عنهم في المرة الأولى، علما بأن قضاء ذلك الوقت كان مع شلة الأصدقاء، وكانوا يقضونه في أماكن غير ملائمة لتكوين أنشطة ترويحية.

إلا أن الباحث لا يجد مبررا للقلق من هذه الظاهرة في المملكة العربية السعودية أو مشكلة العود إليه، فهو يعتقد أن ما توصل إليه من نتائج عن انحراف الأحداث في المملكة العربية السعودية لم تكن بتلك الدرجة التي يمكن أن تشكل خطرا في المجتمع السعودي، وهذا ما يفسر عدم وضوح هذه الظاهرة في المجتمع على حد تعبيره.

وفي دراسة للدكتور علي سليمان الحناكي (٢٠٠٢) يناقش فيها مشكلة عود الأحداث للانحراف في المملكة العربية السعودية. اعتبر مشكلة الانحراف ظاهرة إنسانية تمس الشخصية ككل في تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية، ويرى وجوب تفسير هذه المشكلة في ضوء مجموعة العوامل والأسباب، مع ضرورة إبراز الأهمية النسبية لكل واحد من تلك العوامل والأسباب. فهو يرى أنه لا بد للتفسير العلمي الصحيح أن يعتمد على فهم المشكلة من كافة جوانبها، وعدم الاقتصار على التفسير الأحادي للعامل المسبب للانحراف، وإنما الأخذ بعدة عوامل. وبذلك يمكنه الاستعانة بنتائج هذه الدراسة لوضع بعض التوصيات وآليات تنفيذها لتشمل كلا من الحدث وأسرته كمحاولة لتقليل ظاهرة العود والوقاية منها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية لعدد من الأحداث العائدين، ومجموعهم ٧٢ والمودعون في ثلاثة من دور الملاحظة في كل من الرياض (٣٧ حدثا) وجدة (٢٠ حدثا) والدمام (١٥ حدثا). كما اعتمدت على أداتي المقابلة المباشرة والاستمارة نصف المقننة، وذلك لجمع المادة عن المسئولين والأسر والأحداث العائدين للانحراف. وكانت النتائج للمبحوثين في المدن الثلاث (الرياض، جدة، الدمام) كالتالي:

أولا: الواقع الاجتماعي

- تتصف أسر الأحداث العائدين للانحراف بكبر الحجم (في المتوسط تتكون الأسرة من ٧ أفراد)، ويدل ذلك على زيادة الإنجاب، والذي يؤثر بالتالي على مستوى رعاية الأبناء مما يؤدي إلى انحرافهم.

- ضعف مستوى التماسك الأسري لدى مجتمع الدراسة في المدن الثلاث المذكورة آنفا، إلا أنها كانت أكثر وضوحا في مدينة جدة.
- ضعف العلاقة بين الوالدين، وتتمثل في انعدام الانسجام والدفء، وكثرة الشجار، وعدم التفاهم.
- سوء العلاقة بين الأبناء وأسرهم، حيث كانت تتم ممارسة أساليب غير تربوية، مثل انخفاض مستوى الرقابة، والإهمال، والتفرقة بين الإخوة، واللجوء إلى القسوة المفرطة في التعامل مع الأبناء.
- افتقار الأحداث العائدين للانحراف إلى العلاقات الأسرية السوية، فعلاقة الحدث بإخوته علاقة متقطعة، ويشوبها الفتور، وتصل أحيانا إلى درجة الكراهية والعداوة.
- بالإضافة إلى ما سبق فإن النتائج تشير إلى انخفاض مستوى التواصل بين الأسر والأحداث العائدين للانحراف والمودعين في دور الملاحظة، مما يفسر الانتكاس وتكرار عودة الحدث للانحراف.

وبذلك تتأكد العلاقة بين الانحراف والواقع الاجتماعي للأسرة المتمثل في انعدام كل من التماسك الأسري والتفاعل السليم بين أفراد الأسرة والرعاية الأسرية.

وقد قام الدكتور عبد الله ناصر السدحان (١٩٩٤م- ١٤١٥هجرية) بدراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية حول قضاء وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الأحداث. وقد تم اختيار عينات الدراسة كالتالي:

أولا؛ عينة عشوائية قوامها (١٠٠ حدث منحرف) مودعون في دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض. ثانيا؛ عينة عشوائية من الأحداث الأسوياء والبالغ عددهم (١٠٠ تلميذ) موزعون على ست مدارس: ثلاثة منها متوسطة وثلاثة ثانوية، اختيرت لتغطي كل مناطق مدينة الرياض.

وكان للدراسة عدة أهداف هي:

أولا؛ إلقاء الضوء على عدد من الجوانب التي تتعلق بقضاء وقت الفراغ وتؤدي إلى الانحراف، وتتمثل هذه الجوانب في عدة أمور منها؛ المدة الزمنية لوقت الفراغ التي يمتلكها الحدث، وسائل الترفيه المصاحبة، مكان قضاء وقت الفراغ، الأفراد الذين يقضي الحدث معهم وقت الفراغ، نوعية الأنشطة التي يمارسها الحدث في وقت فراغه، مدى تقدير الحدث أهمية الوقت، مدى ارتباط انحراف الحدث بما يتلقاه من وسائل الإعلام المرئية، عدم مشاركة الحدث في الأنشطة الصيفية.

ثانيا؛ الكشف عن بعض جوانب قضاء وقت الفراغ لدى الأحداث في المملكة العربية السعودية، وتقديمها للجهات المشرفة على هذه الفئة لكي يضعوا خططا وبرامج مناسبة تساعد الأحداث على استغلال وقت فراغهم بطريقة سليمة.

ثالثا؛ محاولة فهم هذه الظاهرة فهما علميا للخروج بتوصيات واقتراحات للطريقة المثلى لقضاء الأحداث أوقات فراغهم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الغالبية العظمى من الأحداث الجانحين كانوا في سنوات المراهقة، حيث بلغت نسبة من هم في العمر من (١٣-١٨) ٩٩٪.
- أن أكثر من ثلث الأحداث المنحرفين كانوا قد تركوا الدراسة قبل ارتكابهم الجنحة.
- أن المستوى التعليمي لدى الأحداث المنحرفين كان منخفضا قياسا لعمرهم الزمني.
- ارتفعت نسبة غياب الأحداث المنحرفين عن الدراسة مقارنة بالنسبة بين الأحداث الأسوياء.
- أن الغالبية العظمى من الأحداث المنحرفين ارتكبوا الانحراف بمشاركة آخرين معظمهم من أصدقاء الحدث.

- لم تتوصل الدراسة إلى وجود فروق فيما يخص حجم الأسرة بين فئة الأحداث المنحرفين والأحداث الأسوياء.
- أن المستوى التعليمي لدى آباء الأحداث المنحرفين كان منخفضا مقارنة بآباء الأحداث الأسوياء.
- أن الدخل الشهري لأسر الأحداث المنحرفين كان منخفضا مقارنة بدخل أسر الأحداث الأسوياء.
- أن الأحياء السكنية للأحداث المنحرفين كانت أقل رقيا من تلك التي يقطنها الأحداث الأسوياء، كما أن المساكن التي يسكنها الأحداث المنحرفون كانت أقل كفاءة وأصغر مساحة من تلك التي يسكنها الأحداث الأسوياء.
- اكتشفت الدراسة وجود فروق في نوع المطبوعات التي كان يقرأها الأحداث المنحرفون عن تلك التي كان يقرأها الأحداث الأسوياء، فبينما يغلب على قراءة الفئة الأولى سمة الإثارة، فإن قراءة الفئة الثانية كانت تتميز بالطابع الديني والعلمي.
- اتصف الأحداث المنحرفون بتدني المستوى الديني لديهم قياسا على الأحداث الأسوياء.
- بينت الدراسة وجود حالة من عدم الشعور بالرضا عن كيفية قضاء وقت الفراغ عند الأحداث الأسوياء أكثر منها عند الأحداث المنحرفين، كما اختلفت البواعث لعدم الرضاء بين الفئتين.

وبصفة عامة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين طول وقت الفراغ والانحراف، بينما بينت وجود علاقة عكسية بين كمية وسائل الترفيه المتوفرة للحدث في المنزل والانحراف، بمعنى أنه كلما قلت وسائل الترفيه المتوفرة في منزل الحدث زادت نسبة إمكانية انحرافه.

انحراف الأحداث في الكويت

في بحثها عن انحراف الأحداث الذكور في الوطن العربي، تشير الدكتورة تماضر حسون (ص ٥٩-٦٠) إلى دراسة الدكتور عدنان الدوري (١٩٧٠) بعنوان: «أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة في الكويت»، والتي تناولت تلاميذ المدرسة المتوسطة البالغ عددهم (١٠٠٥) من كلا الجنسين، وتوصلت الدراسة للتالي:

- أن تقليد الأطفال لبطل الشاشة كان إيجابيا، حيث كان (٦٧٤) ٣٦٠ من الذكور و٣١٤ من الإناث يميلون إلى تقليد بطل الشاشة.

- أنه كلما زاد عمر الطفل ازداد ميله إلى التقليد، وكانت النسبة أعلى بين الأطفال الذين تزيد أعمارهم على الثالثة عشرة، وكان عددهم (٣٦١ طفلا) و(١٣٧ طفلا) قلت أعمارهم عن الثانية عشرة، بينما كان (٦٥ طفلا) تقل أعمارهم عن الحادية عشرة.

- أن الغالبية العظمى من الأطفال (٦٦١ طفلا) لم يجدوا ممانعة من الأهل من مشاهدة أي برنامج، بينما (٣٤٢ طفلا) قد واجهوا من ذويهم بعض المنع في مشاهدة بعض البرامج.

- أن الغالبية العظمى من الأطفال (٦٠٧ طفلا) كانوا يشاهدون الرسوم المتحركة مقابل (١٧٧ طفلا) لم يكونوا يشاهدون هذه البرامج.

في الكويت أيضا يشير الدكتور مصطفى عمر التير (٧٣- ٧٤: ١٩٩٠) إلى دراسة مسحية قدمتها الباحثة لمي الرفاعي عن الأحداث الذين وسموا بالجنوح خلال السنوات من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢، وجاءت بالنتائج التالية:

١- أن جنوح الأحداث مشكلة خاصة بالذكور، ولا يساهم الإناث فيها بنصيب.

٢- أن غالبية الأحداث المنحرفين كانت تنتمي إلى أسر كبيرة الحجم وذات دخل محدود، وكانت تسود الأمية بين الآباء والأمهات.

٣- لم يكن الحدث متكيفا في المدرسة، وكان الأحداث الذكور الذين يهربون من المدارس يخالطون الكبار من الذكور أيضا، وذلك نظرًا لارتفاع نسبة الذكور في المرحلة العمرية (١٥ – ٤٥)، بفعل ارتفاع معدلات الهجرة إلى الكويت، وارتفاع معدلات العمالة الأجنبية.

٤- ساهم عامل التفكك الأسري في حدوث الانحراف للعينة المدروسة، ويتمثل التفكك في وجود نسبة كبيرة من حالات الطلاق وتعدد الزوجات وتغيب أحد الزوجين عن الإقامة في منزل الأسرة بين أفراد هذه الفئة.

اعتمد الدكتور صلاح عبد المتعال (١٩٨٠) - في دراسته عن حجم الجريمة واتجاهاتها في الكويت - على بيانات إحصائية رسمية في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٤، بالمقارنة بين المنحرفين من الأحداث المواطنين والوافدين، وجد أن نسبة المنحرفين من المواطنين كانت أقل من نظرائهم الوافدين، حيث بلغت ٣٣٪ من المجموع الكلي، بينما بلغت نسبة الوافدين ٦٧٪، مثل الوافدون العرب نسبة ٨١.١٪.

انحراف الأحداث في البحرين

ومن الدراسات التي عرضتها الدكتورة تماضر حسون (ص ٦٠-٦١) دراسة للدكتورة هالة العمران (١٩٨٣) حول آثار وسائل الإعلام في الدول العربية الخليجية وعلاقتها بظاهرة انحراف الأحداث في البحرين والتي توصلت إلى النتائج التالية:

- لا تأثير للتلفزيون بمفرده ما لم تواكبه ظروف نفسية واجتماعية وثقافية مساعدة.
- تزداد خطورة التلفزيون على الطفل عندما لا تكون لديه خلفية أو خبرة سابقة فيؤدي به ذلك إلى تصديق كل ما يعرض على الشاشة.
- شكل اعتماد الأحداث على التلفزيون كبديل للعلاقات الأسرية، عاملا قويا لانحرافاتهم.

انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة

نتيجة لإفرازات معطيات الواقع الجديد عرفت دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الظاهرة، وبالتالي جذبت اهتمام المسئولين والباحثين باعتبارها مشكلة تهدد طمأنينة هذا الوطن وسلامة بنيته. وعقدت الندوات وأجريت الدراسات الميدانية والأكاديمية، كان منها ما يلي:

في ورقه للدكتور نجيب الكيلاني قدمها في ندوة تناولت مشكلة انحراف الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة (عقدت في دبي بتاريخ ١٢-٣-١٩٩١) ركز فيها على أهمية الصحة النفسية للأبناء، ويقول: إن الصحة النفسية مكتسبة، تزيد وتنقص، وتتعرض لطفرات أو أزمات طبقا للعوامل الداخلية والخارجية المختلفة التي تؤثر على الفرد، وإذا ما أردنا حماية الطفل من الانحراف، فلا بد أن تحظى هذه الشريحة العمرية بالرعاية والتوجيه. وهنا يتوجب على الجهات المسئولة - الرسمية منها وغير الرسمية - بذل قصارى جهدها والاهتمام البالغ بصحة الأبناء جسديا ونفسيا. فكثيرا ما تكون الانحرافات السلوكية نتيجة خلل في الصحة النفسية، فلا يمكن بالتالي فصل الصحة البدنية عن الصحة النفسية، فكلاهما متلازمان.

إن أقوال وأفعال الفرد وسلوكياته لا تحدث من فراغ، بل تحدث نتيجة لعملية داخلية تصبغ تلك السلوكيات بصبغتها كما يرى، ووفقا لقرار منظمة الصحة العالمية فإن سلامة الفرد لا تعني خلو الجسم من العجز أو المرض، وإنما تعني سلامته البدنية والنفسية والاجتماعية.

ويعرف الكيلاني الصحة النفسية بأنها: « حالة نفسية يشعر فيها الإنسان بالأمن والطمأنينة والرضا عن النفس وعن الناس، وبذلك يتوافق الفرد مع نفسه ومع مجتمعه، ويحقق قدرا مقبولا من التوفيق في محيط العمل والأسرة ومع من له علاقة بهم، كما يحقق بداخله نوعا من التوازن والتكيف مع مجتمعه دون انحرافات أو أخطاء كبيرة أو توترات شديدة.

وعن خطورة ظاهرة انحراف الأحداث وتفاقمها في الإمارات العربية المتحدة، توصل الدكتور ناصر ثابت (١٩٨٩) في دراسته « المخدرات واستنشاق الغراء في الإمارات العربية المتحدة» إلى أن هذه المشكلة قد أخذت تتفاقم من حيث الحجم والنوع. وكان حجم العينة يبلغ (٤٢٥ حدثا) ٧٨.١٪ منهم من المواطنين، تليهم نسبة الوافدين والتي بلغت ١١.٥٪، ثم أولئك الذين منحوا جنسية الإمارات العربية المتحدة، وبلغت نسبتهم ١٠.٤٪. وبخلاف ثلاث فتيات، كانت كل فئة الدراسة من الذكور. وكانت أغلبية الجانحين هم من التلاميذ، ولكن كان هناك البعض من الموظفين، وقليل من العاطلين عن العمل، وعدد قليل من العمال الأجانب. أما بالنسبة لنوع الانحراف فقد أتت السرقة في المرتبة الأولى بين أنواع الانحراف، يليها الإيذاء، ثم اللواط والمخدرات، وأخيرا الإخلال بالآداب العامة والأمن العام.

ويرجع الدكتور ثابت أسباب هذه الظاهرة إلى التغيرات السريعة التي طرأت على المجتمع الإماراتي وما رافقها من تيارات ثقافية وافدة نتيجة تدفق المهاجرين للبلاد الذين ربما نقلوا عدة أنماط انحرافية للبلاد منها شم الغراء مثلا.

ومن الدراسات المهمة التي تناولت الجريمة في الإمارات العربية المتحدة تلك التي قام بها الدكتور ساري عام ١٩٨٣، بعنوان: «أخبار الجريمة في صحف الإمارات العربية المتحدة». وقد استخدم في دراسته لجمع المادة أداة تحليل المضمون لثلاث جرائد محلية (الخليج، الاتحاد، البيان) في الفترة من بداية عام ١٩٨٠ إلى نهاية عام ١٩٨٢. وقد افترض أن مجتمع الإمارات العربية المتحدة - كغيره من مجتمعات خليجية أخرى - يعتبر «مركز جذب للعمالة الوافدة» وربط الارتفاع المتزايد لمعدل الجريمة وانحراف الأحداث في المنطقة بالتدفق الضخم للوافدين.

ويذهب ساري إلى أن الاتجاهات السائدة التي اتسمت بها الجرائد المحلية في نشر أخبار الجريمة والعقوبات ضدها كالسجن والترحيل، يعكس واقع خطورة الجريمة وصلتها بالعالم الخارجي. وفى دراسته يشرح ساري الملامح الأساسية

للجريمة والانحراف كما عكستها تلك الصحف، وتتمثل في التالي:

أولا: إن اختلاط القيم والمعايير الأخلاقية للمجتمع بتلك القيم والمعايير الوافدة عليه تؤدي إلى حد كبير إلى تفسخ نظام العلاقات الاجتماعية القائم، وهذا يفسر وجود الأنماط المختلفة للجريمة والجنوح في الدولة.

ثانيا: إن الاختلافات الكبيرة للخصائص السكانية والثقافية المختلفة بين الوافدين الأجانب بعضهم البعض وبين الخصائص التي تميز المواطنين عنهم تعد تهديدا قويا للثقافة العربية، وبالتالي هوية مجتمع الإمارات العربية المتحدة.

ثالثا: أن شيوع حالة اللامبالاة التي تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه هذه المشكلة قد تحرم المجتمع مستقبلا من إيجاد حل مناسب لها!.

هذه الصحف تشير إلى أن ارتفاع نسبة الجريمة في مناطق الوافدين ربما يدل على أنه لا يزال هناك الكثير مما يحتاج أن يكشف عنه، وتجمع الصحف المدروسة على أن ما كشف عنه حتى الآن من جرائم لا يزيد عن «قطرة ماء في محيط». وهناك العديد من الجرائم التي سجلت «ضد مجهول» لأن مرتكبيها قد فروا من الدولة.

وتوصل الباحث في دراسته إلى أنه لا يوجد دليل قاطع يمكن أن يثبت حقيقة اتجاه الجريمة والانحراف أو هويتها كما صورتها الجرائد المحلية. وبالرغم من أن تلك الصحف قد صورت الجريمة على أنها مشكلة اجتماعية عصيبة مصدرها الوافدون، فإنه يؤكد على أنها مجرد واحدة من مشكلات اجتماعية أخرى يشهدها المجتمع، وذلك يحتم تفسيرها ضمن سياقها الاجتماعي والسياسي والثقافي.

وفي دراسة إحصائية تحليلية جمعت بياناتها عن الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٨، توصل مراد (١٩٩١) في دراسته « انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر الشرطة» إلى أن مشكلة انحراف الأحداث في الإمارات العربية

المتحدة قد تزامنت مع اكتشاف البترول بها. يرى مراد أن الإحصائيات الرسمية - التي دائما ينظر إليها على أنها ربما تكون متحيزة وكثيرا ما تفتقد الدقة - لا يمكن أن تعبر تماما عن حقيقة حجم ونوع الانحراف. ورغم ذلك فإنه يمكن القول بأن هذه الإحصائيات قد تعطي إلى حد ما مؤشرا عن هذه المتغيرات. ووفقا لهذه المعطيات لقد كشفت الدراسة عدم وجود تغييرات في معدل الزيادة في هذه المشكلة خلال السنوات الخاضعة للدراسة، على الرغم من أن الأعداد الكلية لمجموع الأحداث قد تضاعفت فيها.

ففي الشارقة وعجمان كان معدل الزيادة قد تضاعف إحدى عشرة مرة، وسبع مرات على التوالي، وهو يرى أن ارتفاع المعدل في هاتين الإمارتين يعود إلى إنشاء مؤسسة لرعاية الأحداث الجانحين في الشارقة في ١٩٨٢، والتي شجعت السلطات على الاعتراف بالأحداث المنحرفين بدلا من إخلاء سبيلهم، كما كان الحال في السابق، وأدت هذه السياسة للاحتفاظ بسجلات رسمية، وازداد تسجيل المزيد من الانتهاكات ومرتكبيها.

أما في أبو ظبي ودبي فقد ازداد انحراف الأحداث بمعدل مرة ونصف، اتساقا مع نسبة الزيادة السكانية ككل في هاتين الإمارتين خلال نفس الفترة. وكانت نسبة التغير في معدل انحراف الأحداث في كل من رأس الخيمة والفجيرة ثابتا خلال الفترة المدروسة، وربما كان ذلك راجعا إلى حقيقة أنه في هاتين الإمارتين عدد الأجانب منخفض مقارنة بالإمارات الأخرى، مما جعل الناس هناك أقل تعرضا للتأثيرات الثقافية المختلفة للأجانب.

وبمقارنته نسبة الانحراف بين المواطنين والوافدين، توصل الباحث إلى أن عدد الجانحين من المواطنين كان يفوق كثيرا نسبة الجانحين من الوافدين، وفي مقارنته بين كل الجنسيات توصل الباحث إلى أن العدد الأكبر من الأحداث المنحرفين كان من مواطني الإمارات، يليهم الإيرانيون، فالباكستانيون ثم من الجنسيات العربية الفلسطينيون تحديدا. أما عن نوع الجريمة، فقد احتلت السرقة

المرتبة الأولى، تلاها استنشاق الغراء، ثم المخدرات، وأخيرا جنح التسول، التي اقتصرت على الأحداث الأجانب وخاصة الإيرانيين.

وجود هذه الظاهرة وتفاقمها في المنطقة لم يكن غائبا عن اهتمام المسئولين بها، فعقدت ندوات ومؤتمرات بشكل مستمر، وكان التركيز غالبا يعكس توجس الباحثين من دور المهاجرين متعددي الجنسيات والثقافات في المنطقة على تفاقم هذه المشكلة نتيجة الصراع الثقافي.

وفى ندوة حول «حماية الأحداث من الانحراف في دول الخليج العربي»، عقدت في البحرين من ١٧ إلى ٢٤ مايو ١٩٨٣، ناقشت ورقة الإمارات العربية المتحدة تفاقم هذه الظاهرة حيث وصلت نسبتها بين المواطنين إلى ٧٣.١٥٪ في ١٩٨٢.

وترجع الدراسة سبب هذه الظاهرة - التي لم يكن المجتمع يعاني من حدتها سابقا - إلى تغلغل الأجانب في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، وبالتحديد العمال الآسيويين (غير العرب) الذين يأتون إلى الدولة، حاملين بذور الجريمة من بلادهم على حد تعبير تلك البحوث، ولم تختلف الآراء التي توصلت لها بقية دول الخليج في هذا المؤتمر عن هذه الفرضيات.

إلا أنه مصداقا للحقيقة لابد للإشارة إلى أن تلك الدراسات قد اعتمدت على الإحصائيات الجنائية الرسمية وحدها، التي قد لا تخلو من بعض المغالطات نظرا لعدم الدقة التامة عند رصدها، وكذلك نتيجة لاحتمالية وجود تحيز ضد الأجانب كما سيتم شرحه لاحقا، دون التحقق من هذه الفرضيات اعتمادا على دراسات ميدانية متخصصة. وقد أدت إسهامات هذه الندوات والمؤتمرات في مجال انحراف الأحداث والجريمة إلى اهتمام غيرهم من الباحثين وخاصة الأكاديميين منهم، حيث تم تناول هذه الظاهرة بتعمق أكبر من عدة وجوه، وبمنهجية أشمل.

وكان ارتفاع نسبة الوافدين الأجانب مقارنة بنسبة المواطنين لعدد السكان في بعض الدول الخليجية من الأمور المهمة التي جذبت اهتمام الباحثين لدراسة العلاقة بين المهاجرين وانحراف الأحداث. ولا شك أن أطفال المهاجرين هم أشد الفئات عرضة للصراعات النفسية وبالتالي لسوء التكيف، وحيث إن مجتمع الإمارات يتصف بارتفاع نسبة المهاجرين لديه فإنه يكون عرضة لشيوع ظاهرة انحراف الأحداث سواء كنتيجة لسوء التكيف أو الاقتباس.

وفي دراسة بعنوان « العلاقة بين انحراف الأحداث والمهاجرين في مجتمع الإمارات العربية المتحدة»، قدمتها مهرة سالم القاسمي (١٩٩٣) لنيل درجة الماجستير من جامعة ويلز- سوانزي، هدفت الدراسة في الأساس إلى إلقاء الضوء على حجم الظاهرة في الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها بالمهاجرين في البلاد. كما هدفت إلى اختبار مدى إمكانية تطبيق نظرية الصراع الثقافي لثورستين سيلين T. Sellin في مجتمع الإمارات، ونتيجة لهذه التغيرات الثقافية والاجتماعية كان اختيار هذه النظرية التي ترى أن تواجد أشكال مختلفة من المعايير والقيم الثقافية لمجموعات متعددة من المهاجرين واختلاط بعضها ببعض في المجتمعات الجديدة يؤدي إلى الصراع وسوء التكيف والذي يؤدي بالتالي إلى الجريمة.

وقد تطلب تطبيق هذه النظرية على مجتمع الإمارات العربية المتحدة بعض التعديلات، وذلك لكي يتلاءم مع الواقع الاجتماعي في هذا المجتمع. وطبقا لهذه التعديلات افترضت هذه الدراسة أن الصراع الثقافي في مجتمع الإمارات العربية المتحدة يتمثل بوضوح أو ضمنيا في التناقض والتضاد بين مكونات الحياة المعيشية بين المجموعات السكانية المختلفة، والذي بدوره قد يؤدي إلى الانحراف أو الجريمة. واتخذت الدراسة الخطوات المنهجية التالية:

١. لجأت الدراسة في البدء إلى دراسة بنيوية تحليلية تاريخية للبناء الاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة، كمدخل لمعرفة تأثيرات التغيرات الاجتماعية، التي تعتبر الجريمة والانحراف إحدى إفرازاتها.

٢. لإلقاء الضوء على العوامل الاجتماعية والنفسية التي يعيش الحدث فيها، اعتمدت الدراسة لجمع المادة على المقابلة المباشرة مع الأحداث والعاملين في مؤسسة الرعاية الاجتماعية للأحداث في الشارقة، وفي القسم الخاص بالأحداث الموقوفين في سجن دبي.

٣. كما استفادت الدراسة من السجلات الإحصائية للأحداث، والخاصة بتلك المؤسسات لعدة سنوات، وذلك لمعرفة الاتجاه العام ونسبة الزيادة والنقصان في حجم الأحداث الموقوفين في هاتين المؤسستين، والمقارنة بين الفئات المختلفة منهم طبقا للمرجعية الاجتماعية والإثنية والثقافية والنوع وغير ذلك.

٤. ولمعرفة حجم واتجاه ومعدل الانحراف لكل فئة من الأحداث طبقا للجنسية والدين، وتوزيعهم في كل إمارات الدولة، اعتمدت الدراسة على:

ا. سجلات الإحصائيات الجنائية الرسمية.

ب. بيانات التعداد السكاني للسنوات: ١٩٧٥ و١٩٨٠ و ١٩٨٥.

ج. وللمقارنة بين المواطنين والمهاجرين حسب معدل الانحراف لكل ألف من تعداد السكان لكل فئة في السنوات المذكورة.

وقد تم اختيار دراسة الأحداث المودعين في مؤسستين لرعاية الأحداث من أصل ثلاثة أنشأتهم وزارة الشئون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمؤسستان هما: وحدة الرعاية الاجتماعية الشاملة للأحداث في الشارقة، والتي تضم الأحداث المقبوض عليهم من جميع إمارات الدولة ما عدا دبي وأبو ظبي.

والمؤسسة الثانية التي تمت دراسة الأحداث المنحرفين فيها هو سجن دبي المركزي الذي يضم أولئك الذين يرتكبون الجرائم من الكبار أيضا، إلا أن الصغار منهم في هذه المؤسسة يتلقون رعاية خاصة تلائم وضعهم وسنهم، كما أن فئة الإناث - ومع حقيقة ندرة الانحراف لديهن مقارنة بالذكور - إن وجدت حالات وإن كانت نادرة من هذه الفئة فلا يعلن عنها إنما تسوى قضاياهن بالتفاهم مع أسرهن.

وقد تكونت عينة الدراسة الميدانية من مجموع كل الأحداث الذكور والبالغ عددهم ١٤٢ الذين تمت مقابلتهم على فترات متقطعة، وتصادف إيقافهم في تلك المؤسستين أثناء الدراسة الميدانية في الفترة من يونيو ١٩٨٩ إلى يونيو ١٩٩٠، وقد تم إيداعهم طبقا لقانون الأحداث المنحرفين في تشريع الإمارات العربية المتحدة[١].

وتتكون عينة الدراسة من مجموعتين رئيسيتين: مواطنين ووافدين. ولكل من هاتين المجموعتين مجموعات فرعية، فالمواطنون ينقسمون إلى فئات هي: المواطنون الأصليون هم عرب خالصون، والمواطنون المتجنسون، عادة من أبناء

(١) صدر أول قانون للأحداث في الإمارات العربية المتحدة في أبريل عام ١٩٧٦. وتطبق إجراءاته الإصلاحية على الأحداث المنحرفين والأحداث المعرضين للانحراف. فطبقا لهذا القانون الحدث المنحرف هو أي شخص، ذكر أو أنثى، لم يتعد عمره ثمانية عشر عاما في وقت ارتكابه للجرم. كما يطبق القانون أيضا على حالات من التشرد، فالحدث يعتبر متشردا في أي من الحالات التالية:

١. إذا ما وجد متسولا أو يبيع سلعا تافهة، يقوم بعمل لا يعود بدخل مناسب.

٢. إذا وجد ضالعا في الدعارة، الإغواء، الأعمال المنافية للآداب، لعب القمار، تعاطي المخدرات أو ما شابهها، أو يخدم من هم ضالعون في مثل هذه الممارسات.

٣. من لم يكن لديه سكن ثابت ويقضى الليل متسكعا في الطرقات، أو في أي مكان آخر غير ملائم.

٤. من كان سيئ السلوك مارقا عن سلطة والديه أو أحدهما، نتيجة للوفاة أو العجز أو التخلي عن السلطة. وقد حدد هذا القانون الحد الأدنى للحدث بسبع سنوات، لابد من تأكيدها بوثيقة رسمية، وفى حالة عدم توفر مثل هذه الوثيقة، تطلب المحكمة فحصا طبيا.

وافدين عرب أو أجانب تجنسوا، وهناك فئة غالبيتهم من أصول أجنبية كالبلوش مثلا، وأفرادها لا يزالون بدون جنسية ويعرفون بفئة البدون. وكذلك ينقسم الوافدون أيضا إلى مجموعتين هما: وافدون عرب ويتكونون من عدة جنسيات عربية، ووافدون أجانب وينقسمون إلى عدة جنسيات أجنبية.

وكانت النتيجة كالتالي:

وفق المعطيات المجتمعية البنيوية التاريخية، لقد كشفت الدراسة عن وجود للصراع الثقافي لدى الأحداث المنحرفين يتمثل في نوعين:

أحدهما: يمكن اعتباره صراعا خارجيا يتمثل في تواجد عدة ثقافات إثنية متغايرة ثقافيا في مجتمع واحد- مجتمع الإمارات العربية المتحدة- والآخر: صراع داخلي يتمثل في وجود أنواع من مشاعر الإحباط والقلق والحرمان بين صغار المهاجرين، والتي كان لها تأثير على تكيف هؤلاء الصغار واندماجهم مع غيرهم من أفراد المجتمع، والذي شكل معاناة نفسية لهم لإدراكهم صعوبة تحقيق المساواة مع الغير في نفس المجتمع من حيث الحقوق والواجبات. وبهذه الحالة، فإن مكونات الصراع الثقافي الناتجة هي: العنصرية والتفكك الاجتماعي، وسوء التكيف، وقد يجعل هذا الصراع الأحداث من المجموعات السكانية عرضة للانحراف أيضا، وذلك عن طريق محاكاة الفئة الأولى.

وفي دراسة أخرى مشابهة لنيل درجة الدكتوراه بعنوان : «جناح الأطفال في الإمارات العربية المتحدة ودور الشرطة في مواجهتها» يناقش الباحث طارق أحمد الهاشمي (٢٠٠٦) العوامل المتعددة لانحراف الأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويذهب الهاشمي إلى أن إنتاج النفط وقيام الدولة (الاستقلال) قد أديا إلى تغير أوجه الحياة الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة بطريقة متسارعة، فبينما كان الاعتماد الاقتصادي في البلاد يقتصر على بعض الأنشطة التقليدية، منها مثلا صيد السمك والغوص لاستخراج اللؤلؤ، وكذلك بعض

الحرف والمجالات الاقتصادية البسيطة، أصبح فيما بعد يتسع مجاله ليشمل النواحي العمرانية والثقافية والعلمية بكل أبعادها وصورها المختلفة، والتي خلفت بدورها آثارا عميقة تركت بصماتها على كل أنساق المجتمع ماديا ومعنويا.

ويعتبر الوضع الديموغرافي من أكثر المجالات تأثرا، حيث كان من متطلبات هذه الطفرة جذب أعداد كبيرة من المهاجرين متعددي الجنسيات جاءوا إلى البلاد مصحوبين بأنماط ثقافية واجتماعية ومهنية متغايرة فيما بينها، كما يختلف جميعها اختلافا كبيرا عن الأنماط الاجتماعية والثقافية لمجتمع الإمارات، ولا شك أن من شأن هذا التغير الهيكلي للمجتمع أن تظهر فئات جديدة، وكانت الجريمة وانحراف الأحداث من التغيرات السلبية والخطيرة التي أفرزتها تلك الظروف.

اعتمدت الدراسة على الجانب النظري كإطار عام في تحديد أسباب الانحراف لدى الأطفال، والبحث التحليلي عن طريق جمع المادة العلمية، ورصد الظواهر الإجرامية التي ترتكب، ودور الشرطة في مواجهة الانحراف، وذلك مقارنة ببعض الدول العربية، والغرض من ذلك بيان أوجه التطابق والتباين في المسألة المعروضة بقدر الإمكان، لتبيان وتغطية أي نقص في التشريعات والمطالبة بالأخذ بها.

حاول الباحث استعراض عوامل الانحراف ومنهج الشرطة في الوقاية منها بمقارنة ببعض التشريعات العربية وخصوصا التشريع المصري الذي يعتبر من أهم مصادر التشريع الإماراتي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج مؤداها الإقرار بخطورة ظاهرة انحراف الأحداث في الإمارات العربية المتحدة، وما تشمله هذه الظاهرة من سلوكيات انحرافية، لا تقتصر أضرارها الصحية والنفسية على الأحداث فقط، بل تتعداه إلى الأضرار المادية والمعنوية المتعلقة برفاهية المجتمع وأمنه في حاضره ومستقبله.

وأكدت الدراسة وجود عوامل متعددة لانحراف الأحداث ، بعضها ذاتية: بيولوجية أوسيكولوجية وأخرى موضوعية: تتعلق بالبيئة التي يعيش فيها الفرد. وأوصت الدراسة بإنشاء شرطة خاصة بالأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبينت أهمية الرعاية اللاحقة في مساعدة الطفل بعد العلاج والتهذيب في المؤسسات الإصلاحية، وعند خروجه لابد من مساعدته في إيجاد مسكن مناسب، وتزويد الطفل المفرج عنه بمبلغ من المال، وذلك لإعانته على مواجهة مطالب الحياة، أو الحصول على العمل الذي يعينه على الاعتماد على نفسه والابتعاد عن التشرد والبطالة والسرقة والنشل.

الخلاصة:

لمعرفة ملامح ظاهرة انحراف الأحداث في الوطن العربي، كان لابد من الرجوع إلى ما يحدث في هذه المجتمعات من خلال بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في هذه المجتمعات، فمن واقع ما توصلت إليه هذه الدراسات العديدة في أقطار عربية متعددة، يتضح أن هناك أنماطا من انحرافات الأحداث في الوطن العربي تكاد تكون الأكثر شيوعا وانتشارا عن غيرها، وأهم هذه الانحرافات السرقة وتعاطي المخدرات وتكوين العصابات والعدوانية. ولكن توجد بعض الانحرافات التي تكون أكثر وضوحا في قطر عربي عن غيره من الأقطار العربية. فمثلا مشكلة المخالفات المرورية أكثر شيوعا في كل من السعودية بالنسبة للذكور وفي الإمارات بالنسبة للذكور والإناث. كما أن شم البنزين والغراء من الأنواع الأكثر شيوعا للانحراف في دول الخليج، بينما يشتهر أحداث اليمن بتخزين القات وشم الشيلك.

أما عن العوامل المسببة للانحراف فقد جاء التفكك الأسري في المرتبة الأولى في معظم الدراسات، ويرتبط هذا السبب ارتباطا ملحوظا بعوامل أخرى مثل التأخر الدراسي ورفاق السوء، فكثيرا ما يفتقد الحدث الحنان والرعاية الأسرية

فيؤثر ذلك على فشله الدراسي، ويؤدي إحباطه إلى سوء التكيف الأسري، فيلجأ إلى البحث عن هذا التكيف مع الأصدقاء، وهناك يكون عرضة لاقتباس السلوكيات الانحرافية.

ولكن التفكك الأسري في الوطن العربي - بالإضافة إلى السمات العامة والتي ستذكر في فصل لاحق - له سماته المميزة في كل قطر عربي. فبينما يشكل كبر حجم الأسرة والسكن المكتظ وتدني العامل الاقتصادي والبطالة لدى رب الأسرة في الغالب السمة الأساسية لهذا التفكك في الأقطار العربية الأكثر فقرا، فإن الإدمان على الخمر أو تعاطي المخدرات أو تطلعات أولياء الأمور لتحقيق الرفاهية التي يلجأ لها بطرق غير شرعية، وتعدد الزوجات وخاصة من أجنبيات تميز تلك الأقطار التي تكون أكثر ثراء من شقيقاتها.

غير أنه ليس من الضروري أن يكون التصدع الأسري عاملا حتميا للانحراف، فيمكن أن يعوض أحد الأبوين الأبناء فقدانه لأحدهما سواء نتيجة وفاة أو طلاق، كذلك يمكن أن يلعب الأقارب نفس الدور لتعويض الابن عن هذا الحرمان، ولذلك نجد في المجتمعات التقليدية كالريف مثلا - حيث وجود الأسر الممتدة - تقل نسبة الانحراف عنها في المدن. من ناحية أخرى يؤدي تخلف الأسرة وجهلها إلى انحراف الحدث. لذلك نجد من خلال هذه الدراسات أن تخلف الأسرة كسبب للانحراف يكون أكثر وضوحا في الأقطار العربية الأكثر فقرا عن غيرها.

كذلك تكون مساهمة وقت الفراغ في الانحراف أعلى نسبة في تلك الدول الأقل ثروة نتيجة لعدم توفر مؤسسات اجتماعية ترفيهية مناسبة يقضي فيها الأبناء أوقات فراغهم.

ويعتبر عاملا الهجرة والمهاجرين أيضا من العوامل التي تميز هذه الظاهرة بين الأقطار العربية، ففي جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية مثلا

تشكل الهجرة من الريف إلى المدن عاملا من عوامل الانحراف، وذلك نتيجة الانفتاح في المدن وإمكانية تعرض الحدث للإغراءات وأنواع السلوكيات الانحرافية، بينما يعيش في الريف في جو أسري يسوده الترابط الأسري والقيم الاجتماعية التي لم تتأثر بسلبيات المدنية.

أما في دول أخرى - كدول الخليج مثلا حيث الندرة السكانية وتتصف بخلل سكاني يفوق فيه المهاجرون الأجانب عدد سكان تلك الدول بدرجة كبيرة وبثقافات متعددة - تكون أكثر عرضة للصراع الثقافي ولانتقال الانحرافات الوافدة إلى تلك البلدان، مع العلم أن الدراسات قد بينت أن معدل الانحراف لدى المواطنين يفوق ذلك الذي لدى الوافدين.

obeikandl.com